

التجديد التربوي في سلطنة عمان ومتطلباتها البحثية**رؤية لخريطة بحثية لقسم الأصول والإدارة التربوية بكلية التربية - جامعة السلطان قابوس**

محمد عبد الحميد لاشين* و عمر هاشم إسماعيل

جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان

قُبَل بتاريخ: ٢٠١٣/٢/٢٤

عُدل بتاريخ: ٢٠١٣/٢/٤

اسْتُلم بتاريخ: ٢٠١٣/٧/٢

هدفت الدراسة إلى تقديم خريطة بحثية توضح أهم القضايا والمشكلات التربوية التي تواجه التعليم في سلطنة عمان في ضوء التجديدات التربوية المعاصرة وتحديد متطلباتها البحثية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي ومدخل التحليل البعدي، وجاءت خطوات الدراسة بداية بحصر الدراسات والبحوث السابقة في مجال إعداد الخرائط البحثية في كليات التربية، ثم تحليل نظري للعلاقة بين المتغيرات العالمية وانعكاساتها على مجالات التجديد التربوي بالسلطنة، وتحديد مجالات التجديد التربوي بسلطنة عمان ومتطلباتها البحثية، والتحليل البعدي لواقع البحوث بقسم الأصول والإدارة التربوية مع عرض نماذج تطبيقية لخرائط بحثية لبعض كليات التربية العربية والأجنبية، وأخيراً دراسة ميدانية على عينة بلغت (١٢٠ مفردة، تشمل ١٠ من أعضاء هيئة التدريس بالقسم، و ١٥ من طلبة ماجستير الإدارة التربوية، و ٢٠ خبيراً من وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي، و ٧٥ من مديري المدارس في محافظات السلطنة. وبعد إجراء التحليل الإحصائي وتفسير النتائج، تم وضع التصور المقترح للخريطة البحثية للقسم بأهدافها ومجالاتها وآليات تنفيذها.

الكلمات المفتاحية: التجديد التربوي، المتطلبات البحثية، الخريطة البحثية، جامعة السلطان قابوس.

**Educational Innovation in the Sultanate of Oman and its Research Requirements:
a research Map for the Department of Educational Foundations and Administration**

Mohamed A. Lashin* & Omer H. Ismail
Sultan Qaboos University, Sultanate of Oman

This study intended to provide a research map that shows the most important research issues and educational challenges facing education in the Sultanate of Oman in the light of contemporary educational innovations. A descriptive research method was used. The procedures followed in the study included a review of educational research maps in the colleges of education, conducted a theoretical analysis of the relationship between global changes and their impact on the areas of educational innovation, identify areas of educational innovation in Oman, and Meta analysis of research conducted at the Department of Educational Foundations and Administration. Based on the analysis and interpretation of data collected from 120 research participants, consisting of 10 faculty members, 15 Master students, 20 experts from the Ministry of Education and Ministry of Higher Education, and 75 school principals representing different provinces, a research map, with its objectives, scopes, and mechanics of implementation, was developed.

Keywords: educational innovation, research requirements, research map, Sultan Qaboos University.

*omerhi@squ.edu.om

أشارت دراسة الضحيان وآخرون (٢٠٠٠) إلى أن البحوث التربوية في السلطنة لا تتوافق مع متطلبات التنمية، ويشير الان وبنكاردت (٢٠٠٣) Alan and Bunkhardt في هذا المجال إلى أن البحوث التربوية لا تؤدي إلى تقدم واقعي إلا إذا كانت مرتبطة بالاحتياجات الواقعية للنظام التعليمي. وفي محاولة لإيجاد حل لهذه القضية، يشير الجندي (٢٠٠٠) إلى أن إعداد الخرائط البحثية حتمية عاجلة لتحديث النظم التعليمية. كما أشارت دراسة حسان (٢٠٠٣) إلى ندرة الأبحاث المستقبلية والتطبيقية في مجال التربية وذلك لعدم وجود مخطط عام يوضح القضايا المستقبلية التي يجب أن تتناولها مؤسسات البحث التربوي بالدراسة والتحليل.

وبما أن الفروق بين الجامعات العادية والجامعات القيادية يكمن في قدرة الدراسات العليا وبرامجها على تبني قضايا المجتمع وفق خطط مدروسة ومنهجية ورؤى بحثية استراتيجية شاملة (الأستاذ، ٢٠٠٨). فإن الخرائط البحثية لمؤسسات البحث العلمي يكون لها أهمية بالغة ودوراً رئيسياً في تنمية المجتمع. وتشكل ضماناً لنجاح برامج ومشاريع التجديدات التربوية، وانطلاقاً من أن البحوث التربوية وسيلة لتطوير وإصلاح التعليم، فإنه من الأمر الحتمي أن يقع على كليات التربية ومراكز البحوث العلمية دور كبير في المساهمة الفاعلة في تلبية حاجات المجتمع من خلال دراسات وبحوث طلبة الدراسات العليا وأعضاء هيئة التدريس، بالإضافة لما تنظمه - وتشترك فيه - من مؤتمرات تتناول قضايا المجتمع.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

يشكل غياب خريطة بحثية واضحة للبحوث التربوية أحد الأسباب الرئيسة في تناول الباحثين لقضايا وموضوعات لا ترتبط ارتباطاً مباشراً بقضايا المجتمع ومشاريع التنمية فيه، وهذا ما أكده أعضاء هيئة التدريس بقسم الأصول والإدارة التربوية بكلية التربية بجامعة السلطان قابوس حيث أشاروا إلى تبني كثير من طلبة الدراسات العليا لأفكار لا تغطي كافة التجديدات التربوية المعاصرة بالسلطنة ولا تلبى احتياجات المجتمع من البحوث التربوية، وفي ضوء تزايد وتنامي مشاريع

تسهم البحوث العلمية بصورة واضحة في تحقيق نهضة المجتمع من خلال دورها في دراسة وتحليل الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي مع تقديم حلول مناسبة لما يواجه مجتمعاتها من تحديات، مما يتطلب الاختيار السليم لموضوعات البحوث التي يتم إجراؤها، ومن ثم توظيف نتائجها، ونظراً للتوسع الكمي الحالي في مؤسسات التعليم العالي الذي تشهده الدول العربية، أصبحت الدراسات والبحوث الجامعية تشكل إنتاجاً علمياً متفرداً الأمر الذي يستدعي العمل على توجيهها وربطها بقضايا التنمية، مما يعني أن البحث العلمي ليس ترفاً علمياً وإنما عملاً هادفاً يتطلب معرفة القائمين عليه بدوره المحوري في التنمية الشاملة والمستدامة إذا ما تم توظيفه لعلاج قضايا المجتمع والبحث في سبل تنميته. وتعد الخرائط البحثية من الأساليب التي تحقق هذا الهدف وتعمل بها كثير من الجامعات ومراكز البحث العلمي لضمان إمكانية الاستفادة من إنتاجها البحثي في التقدم العلمي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وربطها بالتحديات التي تواجه النظم التعليمية.

وتشير الأدبيات المعاصرة إلى تعرض الجامعات العربية خلال عقد التسعينات للعديد من الانتقادات منها ضعف الاهتمام بالبحث العلمي كأحد الوظائف الأساسية للجامعة، كما أن جودتها - على قلتها - ضعيفة الصلة بقضايا المجتمع الأمر الذي يحد من قيام الجامعة بدورها المنوط بها نحو المجتمع ومشاريع التنمية فيه، وتؤكد نتائج العديد من الدراسات والبحوث في هذا الصدد أن البحث العلمي في الجامعات العربية غالباً ما يكون بهدف الترقية العلمية أو الحصول على الدرجة العلمية الأمر الذي يضعف مساهمتها في مواجهة قضايا مجتمعتها ومشكلاته الملحة، وأنها لا يوجد بينها أي نوع من الترابط علاوة على تكرارها مما يجعلها جهوداً محدودة الفائدة؛ وأنها تنبع غالباً من اهتمامات شخصية دون خطة أو خريطة بحثية؛ كما أن البحث العلمي في الجامعات العربية يفتقر إلى خطة مرتبطة بخطة التنمية أو احتياجات المجتمع، وبالرغم من أن هذا الاتجاه كان سائداً في البحوث بالجامعات خلال التسعينات إلا أن بداية الألفية الجديدة شهدت استمراراً لهذا الواقع حيث

بالتجديدات التربوية بالسلطنة ومحاولة وضع حلول مناسبة لمشكلاتها.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى تقديم خريطة بحثية توضح أهم القضايا والمشكلات التربوية التي تواجه التعليم في سلطنة عمان وتقديم حلول إجرائية لها تساهم في تحسين العملية التعليمية، وذلك من خلال تحديد أهم التجديدات التربوية التي تم إدخالها في النظام التعليمي في السلطنة وقضاياها البحثية مع تحليل واقع الرسائل العلمية بقسم الأصول والإدارة التربوية بكلية التربية بجامعة السلطان قابوس، وتسليط الضوء على المشكلات الملحة التي ما زالت بحاجة إلى مزيد من البحث، ومن ثم اقتراح خريطة بحثية تُعد مرشداً للباحثين وموجهاً لتحقيق أهداف برامج التجديدات التربوية بسلطنة عمان، والاستفادة من أفكار أعضاء هيئة التدريس والمتخصصين في المجالات التربوية.

مصطلحات الدراسة

التجديدات التربوية: هناك ثمة تداخل بين مفاهيم التجديد Innovation والتغيير Change والإصلاح Reform، حيث يستخدم كل منها بالتبادل باعتبار أنها تعبر عن جوانب متشايكة تهدف للتحسين Improvement، إلا أن التجديد أقل تحديداً من الإصلاح التربوي أو جزءاً منه، حيث يرى البعض أن التجديد عملية لا تعنى بكافة الجزئيات والمفردات وإنما تختار الأولويات من حيث الأهمية ومن حيث التعاقب الزمني في صورة رؤية متكاملة ومرنة (عمار، ١٩٩٨). أما الإصلاح فهو الجهود التي تبذل في جميع قطاعات النظام التعليمي أثناء إجراء التغيير، بينما يرى مرسى (١٩٩٦) أن التجديد عملية تغيير محدد مقصود وجديد، وأنه أكثر فعالية في تحقيق أهداف النظام ويتضمن ثلاثة أشياء: "أنه شئ مقصود، وأنه مخطط غير مرجل، وأنه يقصد منه التحسين"، وفي هذا الصدد يرى الفراء (١٩٨٨) أن التجديد تعبير عن الآمال والطموح في ضوء الاحتياجات المجتمعية والتي تتسم بالثبوت والاستمرارية، كما يرى تايلور (١٩٩٧) Taylor على أنه إدخال كل جديد أو تغيير في البيئة التعليمية مع إحداث تحسين ملموس في كفاءة الخدمة التربوية.

الإصلاح والتجديدات التربوية المعاصرة التي يعيشها النظام التعليمي بسلطنة عمان، وفي ظل التوسع في برامج الدراسات العليا بجامعة السلطان قابوس، ولكي يكون البحث التربوي أكثر فاعلية وربطه بما يدور في الواقع، ورغبة في تطوير نوعيته تأتي هذه الدراسة لرسم ملامح خريطة بحثية قد تساهم في الإرتقاء بالبحث العلمي كما ونوعاً وعليه تتبلور مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما الخريطة البحثية المقترحة لقسم الأصول والإدارة التربوية بكلية التربية بجامعة السلطان قابوس في ضوء اتجاهات التجديدات التربوية بسلطنة عمان ومتطلباتها البحثية؟ وتتفرع منه التساؤلات التالية:

- ١- ما المتغيرات العالمية وانعكاساتها على التجديدات التربوية؟
- ٢- ما التجديدات التربوية في التعليم في سلطنة عمان؟
- ٣- ما واقع البحوث التربوية بقسم الأصول والإدارة التربوية بكلية التربية بجامعة السلطان قابوس؟
- ٤- ما النماذج التطبيقية لبعض كليات التربية العربية والأجنبية في وضع خرائط بحثية والإفادة منها؟
- ٥- ما الخريطة البحثية المقترحة لقسم الأصول والإدارة التربوية بكلية التربية في ضوء التجديدات التربوية في سلطنة عمان؟

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في توجيه البحوث التربوية وربطها بالتحديات التي تواجه النظام التعليمي في سلطنة عمان وقضاياها، وبالتالي تحديد الموضوعات البحثية التي لم تحظ بالاهتمام من قبل الباحثين ومنع التكرار والازدواجية فيها مع تقديم تصور مقترح لخريطة بحثية تساعد الباحثين بقسم الأصول والإدارة التربوية بكلية التربية بجامعة السلطان قابوس وذلك في إطار تحقيق متطلبات الجودة ومعاييرها العالمية، واستفادة واضعي السياسات التعليمية وصانعي القرارات التربوية في السلطنة من نتائج وتوصيات البحوث المتعلقة

الرحمن (٢٠٠١) فقد اهتمت بوضع استراتيجية لتطوير البحث التربوي في ضوء عصر المعلومات وأوصت بضرورة تصميم خريطة بحثية تربوية قومية كأساس لوضع استراتيجية متكاملة للتطوير.

من جانب آخر أجرت عيسان (٢٠٠٢) دراسة عن البحث العلمي ودوره في التنمية بسلطنة عمان جامعة السلطان قابوس نموذجاً. وتوصلت إلى أهمية وضع استراتيجية شاملة للبحث العلمي على المستويات المختلفة وتبادل الخبرات بين الجامعات مع إنشاء مجلس للبحث العلمي يشرف على السياسة العامة والاحتياجات البحثية التنموية المطلوبة على المستوى الوطني العام. بينما أجرى الان وبنكاردت (٢٠٠٣) Alan and Bunkhardt دراسة تناولت أساليب تحسين البحث التربوي من خلال البناء والتنظيم وارتباطه بالاحتياجات الواقعية للنظام التعليمي وقضايا المجتمع وضرورة إعادة هيكلة إدارة البحث وربطه بالسياسات التعليمية.

وعن اتجاهات البحث التربوي في سلطنة عمان قام عطاري (٢٠٠٣) في دراسته بتحليل رسائل الماجستير والدكتوراه عن التعليم في السلطنة من ١٩٧٠ إلى ٢٠٠٠. وتوصل إلى احتلال الدراسات عن التعليم العام أعلى الاهتمام ثم التعليم العالي بينما لم تحظ دراسات المرأة والطفل والتعليم الخاص بذلك الاهتمام. كما أجرى الخطيب (٢٠٠٣) دراسة حول تقدير الاحتياجات البحثية لوزارة التربية والتعليم كما يتصورها القادة التربويون في الأردن. وأوصت باستراتيجية لإجراء البحوث التربوية وقيام وزارة التربية والتعليم وكليات العلوم التربوية بتوجيه طلبة الدراسات العليا لإجراء البحوث المتعلقة باحتياجات المجتمع. وأجرى إبراهيم (٢٠٠٧) دراسة هدفت لرسم خريطة بحثية لتعليم الكبار وأوصت بالتركيز على الدراسات المتعلقة بمحو أمية المرأة. والاحتياجات التعليمية للأمية. كما أجرت المزروع (٢٠١١) دراسة تحليلية للبحوث التربوية في جامعة الأميرة نورة بالسعودية. وتوصلت إلى أن الرسائل العلمية لم تتناول فلسفة العلم وتاريخه وطبيعته. التعليم غير الرسمي. والأهداف والسياسات.

ومن جانب آخر تناولت التميماط (٢٠٠٦) معوقات تطبيق توصيات البحوث التربوية. وأوصت بضرورة

وفي ضوء ما سبق تتبنى الدراسة الحالية تعريفاً إجرائياً للتجديد التربوي بأنه كل تغيير في النظام التعليمي بهدف التحسين المستمر للعملية التعليمية والتعبير عن آمال وطموح واحتياجات المجتمع.

الخريطة البحثية: خطة منهجية طويلة المدى توجه البحث العلمي وتمكّن الباحثين من إجراء بحوث علمية مرتبطة بقضايا المجتمع؛ وتعكس رؤية مراكز البحوث واستراتيجياتها ومن ثم توظيف واستثمار إمكاناتها البحثية في أداء رسالتها والقيام بدورها نحو المجتمع. ويتم في ضوءها تحديد الاحتياجات البحثية والتي يقصد بها متطلبات النظام لعملية التجديد. وما ينجم عنها من مشكلات والتي تعرف بالقضايا البحثية.

الدراسات السابقة

اهتمت الدراسات والبحوث بقضايا التجديد وإصلاح النظم التعليمية والخطط البحثية ومدى ارتباطها بتلبية احتياجات مجتمعها. فمع بداية التسعينات جاءت دراسة عليان (١٩٩٣) للتعرف إلى طبيعة العلاقة بين أجهزة وإدارات البحث التربوي والمؤسسات التعليمية المستفيدة منه ومن ثم وضع تصور لتوثيق تلك العلاقة. وجاءت أهم توصياتها بضرورة الاهتمام بدراسات التخطيط للسياسات التعليمية. ومع بداية الألفية الثالثة اهتمت الدراسات بأبعاد أخرى حيث جاءت دراسة الجندي (٢٠٠٠) بنتائج أهمها تحديد مجالات جديدة مرتبطة بأساليب التعليم في مواجهة العولمة وعلاقتها بسوق العمل. وقياس كفاءة المؤسسات التعليمية وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة. كما توصل سالمون (Salmons, 2000) إلى أن البحث التربوي لا يعبر عن هموم الممارسين فقط وأوصت بتقليل الفجوة بين الأكاديميين والممارسين وتغيير ثقافة الأكاديميين بحيث تتسم بالانفتاح على الممارسين حتى تكون لنتائج بحوثهم مصداقية بين الممارسين. بينما اهتمت دراسة الضحيان وآخرون (٢٠٠٠) بالبحوث التربوية ومدى توافقها مع خطط التنمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأوصت بآليات لمراجعة البحوث القائمة للتحقق من خدمتها لخطط التنمية وتنمية الاتجاه الإيجابي نحو البحث التربوي في دول المجلس. أما دراسة عبد

وقد طرأت منذ التسعينات تغييرات دولية ملموسة على عالمنا المعاصر. ما أدى لظهور حاجة ماسة إلى إدخال تحولات في النظم التعليمية في صورة إصلاحات ضرورية وتجديدات تتلاءم وأهمية تلك المتغيرات. وقد أوجز الباحث الأمريكي جون نايسيت الخطوط الأساسية للتغيرات العالمية في القرن الحادي والعشرين في اتجاهات كبرى منها: الانتقال إلى مجتمع المعلومات نتيجة للثورة العلمية والتطور الكبير في تقنية المعلومات، ومن التفكير على المستوى القصير إلى التخطيط على المدى الطويل. وكذلك من المركزية إلى اللامركزية (يسين، ١٩٩٦).

ويعتبر النظر عن العوامل التي أدت إلى تلك التغيرات وما نتج عنه من تحولات اقتصادية وتكنولوجية إلا أنها خلقت العديد من التحديات أمام الدول لتطويع نظمها المتنوعة وخاصة التعليمية منها لمواجهة تلك التحديات بما يتلاءم وإمكاناتها وطبيعتها شعوبها؛ ولعل تحديات العولمة بأبعادها التنافسية اقتصاديا واجتماعيا والتقدم التكنولوجي وثورة المعلومات والتحويلات الديمقراطية أكثر تلك التحديات تأثرا في نظمها التعليمية وعليها لمواجهة الآليات التالية إذا أريد لها التكيف معها:

أولا: جعل النظم التعليمية أكثر ارتباطا بالنواحي القومية وأن تحشد كل الإمكانيات ووضعها في مقدمة أولويات السياسة العامة للدول كوسيلة حتمية لحماية الدولة والبقاء في عالم تصارعت فيه القوى الحضارية (عبد الدائم، ١٩٩٨).

ثانيا: مراجعة النظم التربوية نفسها وتحديد مسؤولياتها الاجتماعية والأخلاقية بحيث تغرس وتنمي الطاقات المبدعة في كل فرد وفي الوقت ذاته تساهم في تطوير وتماسك المجتمع وأن تجعل الإنسان محور عملها وغاية غايتها (رضا، ١٩٩٨).

ثالثا: تقع على التربية مسؤولية التوافق مع تلك التغيرات وإعداد مواطن قادر على معاشتها من خلال قدرتها على مسايرة التقدم العلمي الهائل واستيعاب تكنولوجيته الجديدة، وتهيئة الأفراد للإفادة من تطبيقاتها في أمورهم الحياتية ومواجهة مشكلاتهم وحلها بطريقة

إعداد خريطة بحثية للبحوث التربوية تنطلق في أهدافها من المشكلات الواقعية في الميدان، وأن تجرى البحوث وفقا لأهمية كل منها وحاجة الميدان إليها. وفي هذا الصدد أكدت دراسة عوض (٢٠٠٨) على كيفية تصميم خريطة مقترحة لموضوعات الرسائل الجامعية التربوية في ضوء احتياجات المجتمع المحلي لمحافظة الفيوم وتوصلت إلى تحديد قائمة بالمشكلات التربوية وضرورة تصدي بحوث كليات التربية لها من خلال الإهتمام بالخرائط البحثية، حيث رصدت عدد من القضايا البحثية بداية من الأهداف إلى الإدارة والتمويل وتحسين المخرجات.

تأسيسا على ما تقدم وفي ضوء الدراسات السابقة التي تناولت البحث التربوي وإعداد الخرائط البحثية فتشير النتائج إلى أهمية إعداد خرائط بحثية لإمكانية الاستفادة منها في معالجة المشكلات التعليمية وارتباطها بواقع مجتمعاتها، وكذلك ضرورة توافق الخطط البحثية مع احتياجات وطموح المجتمع ومشكلاته كأساس لوضع استراتيجية متكاملة للتطوير والتجديد التعليمي، ثم التأكيد على أهمية دور كليات التربية ومراكز البحوث التربوية في مقابلة احتياجات مجتمعاتها من بحوث لتقويم مشاريعها التربوية وتطويرها، وبصفة إجمالية فهي دراسات ذات قيمة علمية وقد استفادت منها الدراسة الحالية في تطوير إطارها النظري ومنهجيتها ومن ثم في بناء الخريطة البحثية المقترحة والتي تمثل هدفا رئيسا للدراسة الحالية.

المتغيرات العالمية وحتمية التجديد التربوي

يتسم عالمنا المعاصر بالعديد من التغيرات المتسارعة في شتى مناحي الحياة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، ولعل التغير في موازين القوى العالمية والتقدم العلمي والتكنولوجي، وانتشار مفاهيم العولمة والديمقراطية واقتصاديات المعرفة، وغيرها من التغيرات التي أحدثت نظاما عالميا جديدا له انعكاساته الواضحة على التعليم بصفة خاصة وألقت عليه العبء الكبير في إيجاد وسائل وأساليب وبرامج جديدة تربوية تحدد من الآثار السلبية لهذه المتغيرات وتتعامل معها بنجاح، بل وأصبح لزاما على دول العالم - خاصة النامية منها - العمل على تجديد نظمها التربوية بما يكتنفها من مواكبة تلك التطورات المتسارعة.

١- التعرف إلى واقع النظام التعليمي. أو أحد عناصره وتحديد جوانب القوة والضعف فيه. لإثراء جوانب القوة ومعالجة جوانب الضعف التي تعوقه عن تحقيق أهدافه.

٢- تحديد فعالية الطرق والأساليب المستخدمة في عمليتي التعليم والتعلم لاختيار أفضلها. ومعرفة مدى مناسبة المواد والبرامج التعليمية المقدمة للطلاب لسد الاحتياجات الثقافية والتربوية للفرد والمجتمع.

٣- حل المشكلات التربوية التي يعاني منها النظام التعليمي وذلك عن طريق التوصل إلى أفكار علمية وابتكارية جديدة تساعد على حل هذه المشكلات.

٤- الكشف عن المعرفة الجديدة وتكوين مخزون من المعلومات في مجال العمل التربوي واستخدامها في تقديم الحلول والبدائل التي تساعد على تعميق فهم الأبعاد المختلفة للعملية التربوية. ورسم سياساتها واتخاذ القرارات التربوية المناسبة لها وإجراء بحوث أكثر دقة وتحديدًا.

٥- اكتشاف صيغ تعليمية جديدة تحقق الترابط والتكامل بين التعليم ومؤسسات المجتمع.

٦- تطوير نظرية أو فلسفة تربوية تكون أكثر صحة واكتمالا من النظريات الحالية. وتعالج ما هو أساس لبنية التربية ووظيفتها. فالتربية ما تزال في معظمها لاحقة للتطورات العلمية والاقتصادية لتعمل على التكيف معها.

وفي ضوء ذلك فإن على النظم التعليمية العمل على تطوير سياساتها التعليمية بما يمكن الطلاب من مواجهة القيم والأفكار السلبية الوافدة. وتركيز اهتمام الباحثين بقضية المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرار. وتشجيع حرية التفكير والتعبير وتطبيق مبادئ الديمقراطية في الأنشطة التعليمية. وإدخال برامج جديدة مرتبطة بقضايا العولمة والفكر الاقتصادي الجديد. ونقل المنافسة في سوق العمل من المحلية إلى العالمية.

مجالات التجديد التربوي في سلطنة عمان

تتفرد سلطنة عمان بموقع جغرافي استراتيجي. وبالرغم من كبر مساحة السلطنة والتفاوت التضاريسي بها إلا أنها تتسم بالإستقرار

علمية. وإكسابهم قيم واتجاهات تمكنهم من القدرة على تعديل أو تغيير مهنتهم بما يتلاءم مع التغيرات المجتمعية المعاصرة وسرعة التواصل مع معدلات التغير العالمي وتغيير فلسفتها وسياساتها ودور مؤسساتها ومناهجها وأساليبها.

وفي هذا الصدد تشير استراتيجية تطوير التربية العربية إلى أهمية التجديدات التربوية عن طريق البحث عن بنية تربوية مرنة تتيح الربط بين مراحل التعليم المختلفة، وتيسر الانتقال بين أنواع التعليم. بحيث تكون قادرة على مواجهة التحديات العالمية المعاصرة. والتأكيد على تزويد الطلاب بمعارف ومعلومات ومهارات جديدة. وذلك من أجل توفير متطلبات التعليم للتميز وتحسين نوعية مخرجات التعليم. ما يتطلب تطوير النظم التربوية وتحديثها بإدخال أنماط جديدة في عمليات التعليم والتعلم من خلال مشاريع وبرامج للتجديدات التربوية. ويشير استيتية وسرحان (٢٠٠٨) إلى أن التجديد التربوي يدخل جديداً أو يحدث تغييراً في الأفكار أو السياسات أو البرامج أو الطرق أو المرافق أو البيئة العملية الدينامية لنظام التعليم بهدف إصلاحه وزيادة جودته ورفع مستوى كفاءته وفعاليتها. ويشير بارون (1999) Barone إلى أن الأفكار الجديدة المرتبطة بالتغيير والإصلاح والتجديد يمكن أن تتأخر وقتاً طويلاً قد يصل إلى عقد من الزمان على الأقل حتى ترى طريقها إلى التطبيق الواقعي. بالإضافة إلى ذلك يشير برتشت (Pritchett, 1999) إلى أن التغيير التربوي حقيقة لا يمكن إغفالها ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالانفجار المعرفي ما يلقي عبئاً على المؤسسات التعليمية في المطالبة بالتكيف معها.

وإذا كان التجديد التربوي يهدف إلى إدخال تعديلات وتحسينات في النظام التعليمي بحيث يلبي طموحات أفراد المجتمع ويشبع احتياجاته ويستجيب لتغيرات البيئة المحيطة به. فإن البحث التربوي - وما يسهم من دور في تشخيص للواقع وما يقدم من حلول وبدائل إجرائية علمية - يُعد أحد الأدوات الرئيسة لتقويم التجديدات التربوية الناجحة. وعليه يعدد كل من الفواخري (١٩٩٦). وطلبة (١٩٩١). وعبد الرحمن (٢٠٠١). وظائف البحث التربوي في الآتي:

بالجامعات. ويمكن إيجاز متطلباتها البحثية فيما يلي:

تفعيل "البوابة التعليمية" في إدارة التعليم

في إطار الاهتمام بتفعيل الإدارة الإلكترونية ومواكبتها لمتطلبات الثورة المعلوماتية والتكنولوجية وسرعة التعامل معها. عملت الوزارة على توظيف التقنية في العمليات التعليمية والإدارية فأنشأت بوابة سلطنة عمان التعليمية والتي تعد أحد المشاريع التربوية الرئيسة الطموحة التي نجحت الوزارة في تحقيقها إذ أنها ساهمت كثيراً في تيسير التواصل والربط بين عناصر العملية التعليمية (الطالب، المعلم، ولي الأمر، المدرسة، الوزارة) من خلال الإنترنت وغيرها من البرامج والأنظمة الحوسبية: كما ساعدت في توفير قاعدة بيانات حديثة وشاملة لكل المؤسسات التربوية والعاملين في القطاع التربوي. ويتكون نظام البوابة التعليمية من الإدارة المدرسية، والمراسلات الإدارية وأرشفة الوثائق، والتعليم الإلكتروني، ونظام الواجهة الرئيسة للبوابة، وأنظمة ميكنة الممارسات الإدارية والمالية والفنية والخدمية. وقد فاز المشروع بالمركز الأول لجائزة الأمم المتحدة في فئة تحسين تقديم الخدمات العامة الأمر الذي يؤكد التطور الذي تشهده السلطنة في توظيف التقنية في التعليم كأحد متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما دعم مشروع البوابة التعليمية مركز وزارة التربية كأفضل مؤسسة حكومية متطورة إلكترونياً في جائزة السلطان قابوس للإبداع في الخدمات الإلكترونية لعام ٢٠١٠. وقد حدد الجابري (٢٠١١) أهم إيجابيات تطبيق البوابة التعليمية في الآتي:

- ١- تحويل إدارة المعاملات الإدارية المدرسية التقليدية إلى إدارة تقنية منظمة لكثير من المدارس.
- ٢- التواصل الإيجابي بين مختلف الدوائر المعنية بمتابعة الأنظمة المدرسية في المدارس.
- ٣- استبدال السجلات والاستمارات الورقية في معظم مدارس السلطنة بسجلات محوسبة.

ورغم الإيجابيات إلا أنه توجد بعض التحديات التي تُعد حاجات جثية منها ضعف وعي بعض المستخدمين بطرق التعامل مع البرنامج، وكذلك

الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. أما على المستوى التعليمي فإن السلطنة تشهد ومنذ سبعينات القرن الماضي تطوراً كمياً ونوعياً ملحوظاً في قطاع التعليم، ويشير تقرير النهضة التعليمية في سلطنة عمان ١٩٧٠-٢٠١٠، إلى أن عدد المدارس ارتفع من (١٦) مدرسة في عام ١٩٧٠ إلى (١٠٤٠) مدرسة في عام ٢٠٠٩. أي بمعدل زيادة سنوية بلغت ١١%. وتأتي هذه الزيادة في أعداد المدارس استجابة للطلب على التعليم وإتاحة فرص التعليم للجميع، والتحول من نظام الفترتين بالمدارس، وتكافؤ فرص التعليم بين الذكور والإناث، وخفض معدلات الفاقد التربوي، وخفض الكثافة الصفية (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٠أ).

كما كشف رصد وتحليل الخطط الخمسية التنموية في سلطنة عمان والتي بدأت بالخطوة الخمسية الأولى ١٩٧٦-١٩٨٠، أن الاهتمام لم يقتصر على التوسع الكمي فقط وإنما إمتد ليشمل جودة وتحسين الخدمات التعليمية وتنويعها والذي تمثل في كثير من المشاريع نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر برامج ومؤسسات تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، ومحو الأمية وتعليم الكبار، وتطوير المناهج الدراسية، وتطوير التقويم التربوي ونظام التوجيه والإشراف والإدارة المدرسية، وإعادة النظر في الهيكل الوظيفي للوزارة، وتطوير برامج تدريب المعلمين، بالإضافة إلى خطط تعميم وظائف هيئة التدريس والذي بدأ منذ الخطوة الخمسية الثالثة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ والتي شهدت أيضاً بداية التأسيس لمؤسسات التعليم العالي حيث تم افتتاح جامعة السلطان قابوس، كما شهد التعليم في السلطنة نقلة نوعية تمثلت في تعديل السلم التعليمي ليتكون من مرحلتين: مرحلة التعليم الأساسي وتمتد لعشر سنوات ومرحلة التعليم ما بعد الأساسي ومدتها سنتان هما الصفان الحادي عشر والثاني عشر، وبمثل نظام التعليم الأساسي الذي بدأ تطبيقه في العام الدراسي ١٩٩٨/١٩٩٩ جديداً تربوياً يهدف لتكيف نظام التعليم مع المتغيرات العالمية والمجتمعية، وفي إطار الجهود المستمرة لتطوير التعليم توجد حالياً العديد من المشاريع التربوية المتنوعة والتي تعبر عن اتجاهات التجديدات في السلطنة وتعمل الوزارة على تنفيذها وتفعيل الاستفادة منها، كما تعمل كموجهات للبحوث التربوية في مراكز البحوث وأقسام الدراسات العليا

العام الدراسي ١٩٧٣/١٩٧٤ في بعض المدارس. وللتغلب على الأمية تم تدشين مشروع القرية المتعلمة والذي يتم تنفيذه بطريقتين: الأولى دروس صفية حسب جدول حصص أسبوعي، والثانية أنشطة غير صفية مثل المحاضرات العامة والإسعافات الأولية ودورات التدبير المنزلي. وقد بدأ المشروع في سبتمبر ٢٠٠٤/٢٠٠٥. بهدف القضاء على الأمية الأجدية والحضارية، وذلك تنفيذاً لقرار المؤتمر العام لوزراء التربية والتعليم لدول الخليج الخاص بتطوير نموذج لتعليم الكبار (القرية المتعلمة) ولتوصية الورشة الأولى للمسؤولين عن محو الأمية والتي عقدت بالمدينة المنورة في الفترة (١ - ٢ / ٥ / ٢٠٠٤) (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١١).

وتحقيقاً لمبدأ التنمية المستدامة وتطوير برامج محو الأمية وتعليم الكبار تنفذ الوزارة أيضاً عدة مشاريع منها: برنامج المدرسة المتعاونة، ومشروع تنمية الباطنة جنوب بلا أمية، وبرنامج تنمية المهارات الأكاديمية، ومشروع الرسائل الإعلامية لمحو الأمية، وبرنامج الحقيبة التعليمية لمعلمي ومعلمات محو الأمية، وبرنامج المتطوعين للتدريس بفصول محو الأمية، وبرنامج محو أمية ذوي الإعاقة. وبالرغم من تلك الجهود والبرامج المتفرّدة إلا أنها بحاجة إلى المزيد من الدراسات المستقبلية لمعرفة وتحديد مدى ارتباطها بخطة التنمية وتوظيف الاتجاهات الحديثة في الارتقاء بها.

تفعيل حوار الثقافات في منظومة التعليم

استشعاراً للتنوع الثقافي الذي يسود العالم المعاصر، وسعيًا لتحقيق الانسجام والتفاهم بين هذه الثقافات المتنوعة، اهتم نظام التعليم في السلطنة بتعزيز قيم التسامح واحترام الآخرين وتبادل الخبرات، وظهر الاتجاه نحو تضمين مفاهيم العدالة والسلام وحقوق الإنسان ومهارات التواصل في المناهج والكتب الدراسية. وفي عام ١٩٩٨ انضمت السلطنة لشبكة المدارس المنتسبة لليونسكو. وتأسيساً على ذلك تسعى الجهات المختصة لإدماج التعليم للريادة في النظام التعليمي في سلطنة عمان من خلال مبادرة التعليم للريادة في المنهاج المدرسي والذي يعمل على تطوير مناهج التعليم الأساسي وما بعد الأساسي لتركز على إعداد الطلبة لحياة منتجة.

ضعف جودة بعض الأجهزة المستخدمة بالمدارس، وعدم وجود شبكة ربط للأجهزة في بعض المدارس مما يسبب الازدحام على الخادوم (Surver). وحصر مسؤولية إدخال البيانات على شخص أو شخصين فقط من قبل إدارة المدرسة، وكذلك قلة متابعة تطبيق وتفعيل البرنامج من قبل المسؤولين بالمديريات التعليمية، والأكثر من ذلك عدم توفر خدمة الإنترنت لعدد من المناطق، والتأخر في توفير البنية التحتية لمراكز البيانات لاستقبال جميع المدارس في التطبيق، وعدم توفر بند مالي معتمد لخدمة الإنترنت بالمدرسة.

وفي إطار زيادة تفعيل الإدارة الإلكترونية، أنشأت مراكز مصادر تقنيات التعليم تقنية حديثة للتعليم الإلكتروني حيث عملت ومنذ بداية تطبيق التعليم الأساسي في عام ١٩٩٨ على تأسيس مركز مصادر التعلم في كل مدرسة من مدارس التعليم الأساسي بهدف تشجيع التلاميذ على التعلم الذاتي والتعليم المستمر وتدعيم المنهج الدراسي عن طريق توفير مصادر معلومات متنوعة. وقد تم توظيف هذا الاتجاه في تطوير مشروع الخريطة المدرسية الرقمية كأحد المشاريع المهمة التي تعمل الوزارة على تنفيذه، ويهدف لبناء قاعدة بيانات جغرافية رقمية (مكانية ووصفية) لجميع المباني التابعة لوزارة التربية والتعليم تمهيداً لربطها مع قواعد البيانات الوصفية بالبوابة التعليمية يتم عرضها من خلال موقع تفاعلي (Web Mapping) وإنتاج خريطة مدرسية رقمية وإنتاج أطلس رقمي لجميع مكونات المبنى المدرسي (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٠). ولم يحظ هذا الاتجاه إلا بالقليل من الدراسات التقويمية والتطويرية لمنظومته الإدارية.

الإهتمام بمشروعات محو الأمية وتعليم الكبار

تعدّ الأمية أحد الأسباب الرئيسة للتخلف بل وتشكل عقبة أمام الجهود المبذولة لتحقيق التنمية في مختلف قطاعات المجتمع. لذلك عملت كل دول العالم على محاربة الأمية والقضاء عليها، ولم تكن سلطنة عمان استثناءً في هذا الأمر بل كان وما يزال محو الأمية في المجتمع العماني أحد الأهداف الأساسية التي تعمل وزارة التربية والتعليم على تحقيقها، فبدأت في تنفيذ مشاريع محو الأمية منذ

البحوث التربوية المتعلقة بتصميم برامجها ومناهجها وإدارتها وجودة الأداء فيها.

مواكبة المناهج الدراسية للاتجاهات الحديثة

تعكس برامج ومشاريع تطوير المناهج الدراسية التي تعمل وزارة التربية والتعليم على تنفيذها مدى الاهتمام بمواكبتها للاتجاهات الحديثة، وإيماناً منها بأهميتها في تلبية احتياجات الطلاب شرعت الوزارة في بناء وتصميم مناهج دراسية تتصف بالتنوع والمرونة كما أدخلت مناهج جديدة تنمي مهارات التعلم الذاتي ومهارات العمل الضرورية لدى الطالب، كما بدأ تطبيق المنهج التكاملي الذي يسعى لإنمو شخصية التلميذ نمواً متكاملًا من خلال تنمية النواحي الجسدية والفكرية والاجتماعية والنفسية، الأمر الذي يحقق النتائج المرجوة من النظام التربوي ككل. كما ظهر الاهتمام بغرس مفاهيم المواطنة الصالحة فتم تطبيق مشروع تربية المواطنة في المناهج الدراسية والذي يتم من خلاله تدريس كتاب "من أجل الوطن: تفاعل إيجابي وشعور بالمسؤولية"، وترسيخا للمفاهيم الاجتماعية السليمة ولتنمية القدرات اللازمة لتحمل المسؤولية تجاه الوطن، وفي إطار تعاون الوزارة مع الجهات المختصة ظهرت كثير من المشاريع أهمها مشروع صندوق الماء التعليمي وهو صندوق للتربية البيئية يحتوي على أنشطة عملية تعمل على زيادة استيعاب الطلبة لمفهوم الماء في الطبيعة، ويتضمن الاستفادة من صندوق الماء لتنفيذ بعض جوانب المنهج المدرسي، وقد بدأ تنفيذ المشروع في بعض المدارس بالسلطنة في فبراير ٢٠٠٨م، كما يتم تنفيذ مشاريع أخرى منها وثيقة السلامة على الطريق في المناهج الدراسية العمانية، ومسابقة إعداد كتيبات وقصص داعمة للمناهج الدراسي (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٠أ).

ولإكساب الطلبة القيم الاجتماعية السامية وتحفيزهم ورفع مستوى تحصيلهم الدراسي، اهتمت الوزارة بتطوير كثير من المشاريع المرتبطة بالمناهج وعملت على تنفيذها منها: برنامج التنمية المعرفية للطلبة في مواد العلوم والرياضيات والجغرافيا (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٠). ومشروع إدماج مفاهيم حقوق الإنسان والطفل في المناهج الدراسية، ومشروع إدماج مفاهيم التربية السكانية في المناهج الدراسية،

كما تم إنشاء المركز الوطني للتوجيه المهني ليقوم بتدريب أخصائيي التوجيه المهني بالمدارس والذين يعملون بدورهم على توجيه الطلبة توجيهاً مهنيًا ووظيفيًا حسب مستوياتهم التعليمية. كما قامت وزارة القوى العاملة بتطوير مراكز التعليم والتدريب التقني والمهني والتي تلعب دوراً مهماً في تأهيل مخرجات المدارس الذين أكملوا الصف العاشر فما فوق وتمكنهم من دخول سوق العمل. ما يتطلب تفكير الباحثين والمهتمين في تفعيل برامج التربية من أجل السلام وتحقيق متطلبات التربية الدولية لتفعيل الحوار الثقافي والمواكبة العالية للاتجاهات، وتحقيق الموازنة مع احتياجات سوق العمل.

الاهتمام بمرحلة تعليم ما قبل المدرسة

تولي وزارة التربية والتعليم عناية خاصة بمرحلة التعليم ما قبل المدرسي انطلاقاً من أنها مرحلة مؤثرة في نمو الطفل وفي تشكيل شخصيته وتهيئته للدخول في المراحل اللاحقة في حياته المستقبلية، ودعمًا لهذا الاتجاه تبنت الوزارة عدة مشاريع أهمها مشروع صفوف التهيئة بهدف توفير التعليم ما قبل المدرسي في بعض المدارس الحكومية التي تقع في مناطق بعيدة لا يوجد بها رياض أطفال (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١١ب). ويساعد هذا المشروع على تنمية بعض المهارات الأساسية لدى الأطفال مثل الكتابة والقراءة وحفظ القرآن تمهيداً لإحافهم للصف الأول الأساسي، ولرفع وعي المجتمع المحلي بأهمية التعليم ما قبل المدرسي وزيادة عدد الأطفال في رياض الأطفال والحضانات، نظمت الوزارة وبالتعاون مع اليونيسيف مشروع الحملة الوطنية للتعليم قبل المدرسي، وقد حقق هذا المشروع نتائج المرجوة حيث وصلت نسبة الزيادة في أعداد الأطفال المسجلين في مرحلة التعليم قبل المدرسي إلى ٢٥%. ونتيجة لهذا النمو في أعداد الأطفال الملتحقين برياض الأطفال اهتمت الوزارة بإعداد منهج وطني خاص بهذه المرحلة فصممت مشروع المنهج العماني في رياض الأطفال والذي من أهم أهدافه تنمية شخصية الطفل العماني تنمية متكاملة في جميع الجوانب الجسمية والعقلية والاجتماعية والروحية والانفعالية، ما يظهر الحاجة إلى الأخذ بالاتجاهات الحديثة في تنظيم وإدارة هذه المرحلة واندماجها في السلم التعليمي، وإجراء المزيد من

والفنية بالمدارس. ونظام الإدارة المدرسية الذاتية، وبرنامج التواصل بين المدرسة والأسرة والمجتمع، وبرنامج تطوير مهارات الإدارة والإشراف في الإدارة المدرسية، ونظام تطوير الأداء المدرسي. كما ينفذ مركز التدريب الرئيسي بالوزارة عدة مشاريع أهمها المنتدى الصيفي للتربويين، ومشروع الحقيبة التدريبية المتلفزة، ومشروع تدريب موظفي الخدمة المدنية على IC3، ومشروع تنمية مهارات الكوادر التدريبية، ولتقويم مدى الاستفادة من البرامج التدريبية وضعت دائرة تقييم العائد التدريبي دليل تقويم العائد من البرامج التدريبية، وتعمل دائرة التأهيل والتدريب على تحديد الاحتياجات التدريبية والتأهيلية للعاملين في الوزارة ومن أهم مشاريعها برامج بكالوريوس الإدارة التربوية، والدبلوم العالي وماجستير الإدارة التربوية والتي تشارك جامعة السلطان قابوس في تنفيذها. بالإضافة لدورات في اللغة الإنجليزية.

وتطبيقاً لمبدأ لامركزية برامج الإنماء المهني التي تنفذها الوزارة، وإيماناً بدور المدرسة في تنمية قدرات العاملين أجهت الوزارة نحو جعل المدرسة مركزاً أساسياً للتطوير والإنماء المهني فأسس مشروع المدرسة وحدة متكاملة للإنماء المهني، حيث بدأ بالفعل ومنذ العام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٤ تطبيق المشروع التكاملي للإنماء المهني في عدد من المدارس في السلطنة وذلك بتخصيص الفترة بين بداية دوام المعلمين في المدارس وفترة بداية دوام الطلبة لتنفيذ عدد من برامج الإنماء المهني في كل مدرسة وفي مواد دراسية مختلفة. وتشير التقارير إلى أن هذا المشروع يحقق نتائج إيجابية وفعالة (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١١د). ولا شك أن البحوث التربوية لها إسهامات متعددة في تطوير برامج التدريب وطرح أفكار جديدة للارتقاء ببرامج التنمية البشرية.

تفعيل الأنشطة الطلابية وتنوعها

تعدّ الأنشطة التربوية من أهم وسائل تلبية حاجات الطلبة وإشباع ميولهم وتحقيق رغباتهم وتنمية هواياتهم وتسخير طاقاتهم، ولذا عملت الوزارة على الاهتمام بها، وتسعى دائماً لتنفيذ عدد من الأنشطة المتنوعة والتي يمكن أن تفيد الطلبة في حاضرهم ومستقبلهم، ومن هذه المشاريع مشروع الأنشطة التربوية الذي يشمل أنشطة ثقافية

ووثيقة المفاهيم البيئية في المناهج العمانية، ومشروع تطوير قدرات ومهارات التفكير العليا لدى الطلبة (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١١ج)، ومشروع تلاوة وحفظ القرآن الكريم الذي يهدف لربط الطالب بالقرآن الكريم وتمكينه من تلاوته تلاوة جيدة خالية من الأخطاء مع تمكينه من حفظ بعض أجزاءه، بالإضافة إلى مشروع الأطلس المدرسي والذي بدأ تطبيقه في العام الدراسي ٢٠١٠/٢٠١١ كتجربة على مدرسة من مدارس منطقة الباطنة شمال، ويهدف إلى تأكيد أهمية الأطلس وتوظيفه في تدريس مادة الدراسات الاجتماعية، ورفع مستوى التحصيل الدراسي للطلبة وتنمية مهاراتهم في رسم واستخدام الخرائط (البلوشية والمطوع، ٢٠١١)، بالإضافة إلى تطوير مناهج الدراسات الاجتماعية في ضوء مجموعة من المداخل العالمية والتي من أهمها: مدخل التوجهات المستقبلية، والمدخل التكنولوجي، ومدخل التربية البيئية، ومدخل خرائط المفاهيم، مدخل النماذج التعليمية، ومدخل التربية السكانية، والمدخل التكاملي، ومدخل التربية المواطنة العالمية، ومدخل العلاقة المتبادلة بين العلم والتكنولوجيا والمجتمع ومدخل التربية الوقائية (المطوع، ٢٠١٠). ويتطلب نجاح هذه المشاريع والتجديدات رعايتها بمزيد من البحث التربوي لأبعادها ودراسة الترابط بينها وتقويمها وتطويرها في ضوء الاتجاهات الحديثة.

الاهتمام بإدارة وتنمية الموارد البشرية

أصبح الإهتمام بتنمية الموارد البشرية وتدريبها المستمر أجهاً عالمياً من منظور أن العنصر البشري من أهم عناصر النجاح والجودة في الأداء، وعليه جاء الإهتمام بتأهيل وتدريب العاملين من خلال تنفيذ مشاريع الإنماء المهني وعقد الدورات التدريبية وتنظيم الندوات والمؤتمرات، وتعمل الدوائر التابعة للمديرية العامة لتنمية الموارد البشرية بوزارة التعليم والتعليم على تنفيذ هذه البرامج والمشاريع. فتعمل دائرة الإشراف التربوي على تنفيذ برامج تدريب المشرفين الجدد والمشرفين ذوي الخبرة، وبرنامج الإشراف الإلكتروني، ومعايير جودة الأداء المهني للمعلم العماني، أما أهم مشاريع دائرة تطوير الأداء المدرسي فتمثلت في دليل اختيار الكوادر الإدارية والفنية والإشرافية، ووثيقة تقويم أعضاء الهيئات الإشرافية والإدارية والتدريسية

العالية وتطوير برامجها بأشكال تتلاءم واحتياجات المجتمع. وذلك من خلال إجراء البحوث التربوية على أيدي متخصصين تربويين.

الاهتمام بالتعليم الخاص والمدارس الدولية

في إطار الاهتمام بمؤسسات التعليم الخاص ولضمان جودة الأداء فيها، قامت وزارة التربية والتعليم بتنفيذ مشروع تصنيف المدارس الخاصة، وهو مشروع يتم من خلاله جمع البيانات المتعلقة بالمدارس الخاصة وتحليلها وصولاً لنتائج يمكن أن تكون مفيدة في تطوير هذه المدارس، وتحقيقاً للتجانس المجتمعي واهتماماً بالجاليات المقيمة في السلطنة تم السماح بافتتاح مدارس دولية ومدارس للجاليات تحت إشراف الوزارة ولكنها تجارب قيد الاختبار والتجريب وفي حاجة إلى مزيد من البحوث للتأكد من مدى تحقيقها لأهدافها وتطوير إدارتها.

تبني الأساليب الحديثة في التقويم المدرسي

في إطار التطور الذي شهدته وسائل وأساليب التقويم التربوي، أجهت وزارة التربية والتعليم في السلطنة نحو تبني الأساليب الحديثة في تقويم تحصيل الطلبة فاعتمدت نظام التقويم المستمر والذي يتم بصورة متواصلة ويقدم تغذية راجعة عن مستوى أداء الطالب، وقد تم تعميم هذا النظام من العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥. كما تم تنفيذ مشروع الدراسة الدولية في الرياضيات والعلوم (TIMSS) والتي تهدف إلى تقويم كفاءة أساليب تدريس العلوم والرياضيات وتطويرها، بالإضافة إلى مشروع توظيف التقنيات الحديثة في التقويم التربوي والذي يساهم في الاستفادة من الوسائل التكنولوجية الحديثة في عمليات التقويم (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٠). وبالفعل تم تطبيق عدد من البرامج الآلية منها حوسبة نتائج الشهادات العامة، والتصحيح الآلي والإلكتروني، وتتطلب ضرورة معرفة مدى تحقيق هذه البرامج والمشاريع لأهدافها ومدى مواكبتها للاتجاهات التربوية العالمية الحديثة أن تتناولها كلية التربية ومراكز البحوث المتخصصة بالبحث والدراسة في إطار خططها البحثية.

دعم الشراكة المجتمعية في التعليم

تتصف العلاقة بين المدرسة والأسرة والمجتمع بأنها تكاملية تشاركية تعاونية إذ يسعى كل طرف

وأنشطة علمية ورياضية وفنية وموسيقية. ومشروع مسابقة التفوق الكشفي والإرشادي والذي يهدف إلى إعداد الفتيان والفتيات للمواطنة الصالحة وربطهم بمجتمعهم من خلال الأنشطة التي ينفذونها، بالإضافة إلى البرنامج الصيفي لطلبة المدارس والذي يتضمن مجموعة من الأنشطة التي يتم تنفيذها خلال فترة الإجازة الصيفية، هذا بالإضافة إلى برنامج إدارة السلوك الطلابي في المدرسة والذي يأتي لتعزيز السلوك الإيجابي والحد من السلوكيات غير المرغوب فيها وتعديلها، كما تنال قضايا البيئة بشكل عام والمحافظة على النظافة وصحة البيئة المدرسية بصفة خاصة اهتماماً واضحاً في السلطنة، وقد جلى ذلك في القرار الوزاري رقم ٩١/٥٦ الذي وضع نظاماً متكاملًا لمسابقة المحافظة على النظافة والصحة في البيئة المدرسية والتي تحمل كأساً باسم صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد، كما يتم منح العديد من الجوائز للمدارس الفائزة في هذه المسابقة (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٠). مما يلقي بالعبء على البحوث التربوية واهتمامها بتوظيف متخصصين في الأنشطة الطلابية في هيكل المدرسة والبحث عن خبرات جديدة لتطوير تلك الأنشطة ومواكبتها لعالمها المحيط.

الاهتمام بدوي الاحتياجات الخاصة

إدراكاً من وزارة التربية والتعليم بالتطور العالمي في مجال تربية وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، قامت بتنفيذ عدد من المشاريع في هذا المجال منها مشروع دمج ذوي الإعاقة في المدارس العادية والذي يهدف لتوفير فرص تعليمية للطلاب المعاقين لينمو ويتفاعلوا مع أقرانهم من الطلبة العاديين مما يؤدي إلى تحسين الاتجاهات وتصحيح المفاهيم نحو الأشخاص المعاقين، كما يطبق برنامج معالجة صعوبات التعلم لطلاب الصفوف من الأول إلى الرابع في مدارس التعليم الأساسي، بالإضافة لبرنامج معالجة اضطرابات النطق والتخاطب والذي بدأ تنفيذه بمدرسة الأمل للصم بمسقط في العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥، والتوسع فيه ليشمل البرنامج جميع المناطق التعليمية في السلطنة (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٠). مما يظهر الحاجة إلى التفكير في برامج إعداد معلمي ذوي الاحتياجات الخاصة وتدريبهم وفق أحدث الاتجاهات والخبرات

هي مشروع تقويم الأداء المدرسي وتطويره. ومشروع رؤية المعلم الأول كمشرف مقيم، والمشروع التكاملي للإيماء المهني. تحت مسمى واحد هو نظام تطوير الأداء المدرسي. ويهدف هذا النظام إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها تجويد مخرجات النظام التعليمي. وترسيخ ثقافة التقويم الذاتي لدى العاملين بالمدرسة. وتشخيص مستوى الأداء الحالي للمدرسة بغرض تطويرها وخطيط وتصميم برامج الإيماء المهني في ضوء الإحتياجات التدريبية الفعلية للعاملين. ويتضمن نظام تطوير الأداء المدرسي جانبين رئيسيين يتعلق الأول بالتقويم الذاتي للمدرسة يقوم به فريق التطوير والتحسين داخل المدرسة. ويتعلق الثاني بالتقويم الخارجي لأداء المدرسة ويقوم به فريق من خارج المدرسة متخصص في التقويم المؤسسي. وتشمل مجالات تطوير الأداء المدرسي كلاً من التعلم والتعليم والإدارة المدرسية. ولكل مجال من هذه المجالات معايير تشير للحد الأدنى من مستوى الأداء المطلوب تحقيقه (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٩أ). وقد أكدت دراسة الزاملية وآخرون (٢٠٠٨) أن نظام تطوير الأداء المدرسي حقق مستوى مقبولاً من النجاح. إلا أن التغطية الإعلامية له ضعيفة والدعم المالي قليل. كما أنه يواجه صعوبات فنية تتمثل في قلة الفنيين الذين يشرفون على تطبيقه.

وفي إطار الاهتمام بتطوير التعليم وللاستفادة القصوى من المباني المدرسية تنقذ الوزارة مشروع تطور المبنى المدرسي (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٠ب). حيث تعمل على تأهيل عدد من المباني المدرسية سنوياً في جميع المناطق التعليمية. بل وتستحدث تصميمات جديدة لهذه المدارس تتوافق مع التراث العماني وتتلاءم مع الواقع الجغرافي وعوامله المناخية والأخذ بأحدث الأفكار في مجال تطوير البنية الأساسية للتعليم. وقد حظيت المباني المدرسية في السلطنة باهتمام واضح خلال خطط التنمية الخمسية المتلاحقة. حيث بدأ العمل بالنموذج المطور للمبنى المدرسي منذ عام ١٩٩٨ والذي روعي في تصميمه الارتباط بالتراث وتلبية الإحتياجات التعليمية. الأمر الذي يتطلب مزيداً من الدراسات والبحوث العلمية التي تعالج هذه التحديات.

لتربية النشء تربية سليمة تؤهله لخدمة مجتمعه وأسرته. لذلك تسعى وزارة التربية والتعليم لتنفيذ البرامج التدريبية التي يمكن أن تساعد في تطوير العلاقات وتذلل صعوبات التواصل بين هذه الأطراف. ومن أهم هذه المشاريع برنامج التواصل بين المدرسة والبيت الذي بدأ تطبيقه في فبراير ٢٠٠٩ بهدف تنمية كفاءة المديرين في مجالات التخطيط والاتصال وتنمية مهاراتهم في العمل مع الأسرة والمجتمع وتنمية مجالات العمل المشترك بينهم. وفي هذا الإطار أيضاً يتم تنفيذ برنامج المدرسة المتعاونة الذي يهدف إلى إبراز دور المدرسة في خدمة المجتمع خاصة في القضاء على الأمية. وتقوية العلاقة بين المدرسة والمجتمع المحلي. بالإضافة إلى مشروع مختبر العلوم الإلكتروني المتنقل والذي يأتي في إطار التعاون بين وزارة التربية والتعليم والجهات المتعاونة معها من القطاعين العام والخاص. حيث قامت شركة الغاز الطبيعي المسال وشركة تنمية نפט عمان وبالتنسيق مع الوزارة وبالاستعانة بشركة بريطانية بتصميم مختبر العلوم الإلكتروني المتنقل؛ ليتم توزيعه على المدارس في السلطنة بحيث يلبي حاجة الأنشطة والتجارب العلمية الواردة في مناهج العلوم. وفي هذا الصدد تسعى الوزارة إلى تفعيل شراكات جديدة مع مؤسسات المجتمع المدني ورجال الأعمال والاستفادة من تلك الشراكات المجتمعية في المجال التعليمي وفق منهجية علمية وتفرض مزيداً من البحوث التربوية.

السعي لتحقيق الجودة والاعتماد المدرسي

يمثل السعي نحو تحقيق الجودة في التعليم أحد الاتجاهات الحديثة للارتقاء بمستوى العملية التعليمية في سبيل ضمان مخرجات تعليمية عالية الجودة. وتعمل الوزارة على نشر ثقافة الجودة لدى العاملين في جميع مؤسساتها. فقامت بتنفيذ دورات تدريبية حول كيفية تطبيق نظام الجودة الشاملة في الممارسات الإدارية التربوية. كما يزور المتخصصون عدداً من المؤسسات التي تطبق نظام الجودة الشاملة. ونتيجة للمراجعة المستمرة والبحث عن وسائل وأدوات لتطوير وتجويد الأداء في المؤسسات التعليمية. وضعت وزارة التربية والتعليم نظام تطوير الأداء المدرسي والذي صدر بموجب القرار الوزاري ٢٠٠٦/١٩ وضم ثلاثة مشاريع

التوجه نحو اللامركزية وتوظيف النظم الإدارية الحديثة

فرض التوسع الكمي والنوعي في التعليم أن تعمل الدول العربية على تطوير الإدارة المدرسية فاجتهدت نحو اللامركزية في إدارة التعليم. فظهرت محاولات جادة لإعطاء مزيد من الصلاحيات لإدارة المدرسة تمثلت في ما يعرف بالمدرسة الرائدة في السعودية والأردن، والمدارس المستقلة في قطر، والإدارة المرتكزة على المدرسة في مصر، ولم تكن سلطنة عمان استثناءً إذ أنها طبقت نظام الإدارة المدرسية الذاتية في جميع المناطق التعليمية بدءاً من عام ٢٠٠٦ كنظام يجمع بين مزايا المركزية واللامركزية ويعمل على تحسين القرار المدرسي ويرفع من جودة مخرجات التعليم (الهادية، ٢٠١١). بالإضافة إلى العمل على الاستفادة من الخبرات العالمية في توظيف إدارة الجودة الشاملة وإدارة المعرفة والإدارة الإلكترونية وإعادة الهندسة وغيرها من الاتجاهات الحديثة في تطوير الأداء الإداري على مستوى الوزارة والمناطق التعليمية والمدارس.

التخطيط التربوي كأساس للتطوير

تبنيت وزارة التربية والتعليم في السلطنة منهجية ثابتة تتمثل في إعداد خطط خمسية بدأت بميلاد الخطة الخمسية الأولى ٧٦ - ١٩٨٠ والتي هدفت إلى التوسع في توفير الخدمات التعليمية وإنشاء المدارس في مختلف أنحاء البلاد. تلتها الخطة الخمسية الثانية ٨١-١٩٨٥ التي استمرت في العمل على نشر التعليم وتحسين نوعيته وتطوير معاهد إعداد المعلمين لتصبح كليات متوسطة. ثم جاءت الخطة الخمسية الثالثة ٨٦-١٩٩٠ لتستمر في نفس اتجاه الخطين السابقين ومواصلة العمل على التوسع في الخدمات التعليمية وتنميتها كما ونوعاً. أما الخطة الخمسية الرابعة ٩١-١٩٩٥ فقد شهدت البداية في سياسة تعميم وظائف الهيئات التدريسية والاهتمام بتعليم الكبار والتوازن بين الإنفاق في التعليم والعائد منه. ثم جاءت الخطة الخمسية الخامسة ٩٦-٢٠٠٠ واهتمت بتطوير التعليم وتحديثه وتحديد أهداف تربوية تتناسب والمستجدات الاقتصادية المحلية والعالمية. لذلك شهدت هذه المرحلة بداية تطبيق نظام التعليم الأساسي. واستمرت جهود الوزارة في تطوير التعليم خلال الخطة الخمسية السادسة ٢٠٠١-٢٠٠٥ وفي

التوسع في تطبيق نظام التعليم الأساسي. كما اهتمت بتدريب المعلمين وإدخال برامج صعوبات التعلم وتنفيذ مشروع نظام تطوير الأداء المدرسي. تبعتها الخطة الخمسية السابعة ٢٠٠٦-٢٠١٠ والتي تميزت بتنفيذ مرحلة التعليم ما بعد الأساسي مثلاً في الصفين الحادي عشر والثاني عشر مع الاستمرار في جهود ومشاريع تحسين التعليم وضمان جودته (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٩ ب). وتشهد الفترة الحالية تنفيذ الخطة الخمسية الثامنة (٢٠١١-٢٠١٥) والتي قامت لجنة إعدادها بتحليل واقع الأداء حيث تمثلت أهم نتائجه في الآتي:

- ١- وجود تفاوت في مستوى جودة الخدمات التعليمية بالمدارس.
- ٢- ضرورة إيجاد الضوابط اللازمة لاختيار وتدريب وتأهيل ومحاسبة الكوادر البشرية.
- ٣- ضرورة تعزيز البنية التحتية والموارد اللازمة لتوظيف التقانة في كافة مجالات العمل التربوي.
- ٤- العمل على تحسين الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي والاستمرار في تطوير الكفاءة الخارجية.
- ٥- الاهتمام بالمدرسة كوحدة تعليمية من خلال أدوات قياس مستوى الأداء، والعناية بالموارد المادية وبطبيعة مبنى المدرسي ومرافقه الضرورية مع مراعاة الجودة المستخدمة.
- ٦- التركيز على تجويد الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والنفسية والمهنية المقدمة للطلاب، والعمل على رفع مستوى التحصيل الدراسي للطلاب.
- ٧- مزيد من دعم ومساهمة القطاع الخاص والمجتمع المحلي في تقديم الخدمة التعليمية وفي دعم المشاريع التربوية.
- ٨- الارتقاء بالتعليم في المدارس الخاصة وبرامجها.

لا شك أن هذه النتائج تمثل موجهات للبحوث التربوية وإعلاناً وثائقياً عن حاجة وزارة التربية والتعليم إلى مزيد من الدراسات والبحوث للارتقاء بتلك القضايا التعليمية. وفي ضوء تلك الاتجاهات التجديدية فإن متطلباتها البحثية تأخذ بعين رئيسين يرتبط أحدهما بتقويمها والآخر بتطويرها المستقبلي والبحث عن بدائل جديدة أخرى. كما يرتبط أيضاً بالمشكلات الإدارية الناجمة عن تلك

للقانون بالقرار الوزاري رقم ٩٩/٣٦. و دعماً للقطاع الخاص وتعزيزاً لدوره الإيجابي والفاعل في التعليم العالي في السلطنة فقد صدر المرسوم السلطاني السامي رقم ١٧/٢٠٠٠ الذي حدد أوجه الدعم التي تقدمها الحكومة لمؤسسات التعليم العالي الخاصة كتوفير الأراضي والإعفاءات الجمركية من بعض الرسوم، إضافة إلى منح الجامعات الخاصة مبلغاً يعادل ٥٠% من رأس مال المؤسسة المدفوع وخذ أقصى ثلاثة ملايين ريال عماني. وفي إطار إجراءات الاعتماد، وضماناً لجودة التعليم في الجامعات والكليات الخاصة، فقد تم إنشاء مجلس الاعتماد الذي من أهم اختصاصاته جمع المعلومات والبيانات حول البرامج التي تطرحها مؤسسات التعليم العالي ومراجعة أدائها، وإعداد التقارير عن مدى جودة هذه البرامج ورفعها لمجلس التعليم العالي (المراسيم السلطانية، ٢٠١٢).

وتُعد جامعة السلطان قابوس الجامعة الأم، فهي أول جامعة عمانية يتم افتتاحها عام ١٩٨٦م واستقبلت الجامعة الدفعة الأولى من طلابها بموجب المرسوم السلطاني السامي رقم ٩/٨٦ الذي حدد بداية الدراسة في الجامعة في خمس كليات هي: كلية التربية وكلية الهندسة وكلية الطب والعلوم الصحية وكلية العلوم الزراعية والبحرية وكلية العلوم، وبعد ذلك تم إضافة كلية الآداب عام ١٩٨٧م وكلية التجارة والاقتصاد عام ١٩٩٣م وكلية الحقوق عام ٢٠٠٦م وأخيراً كلية التمريض عام ٢٠٠٨م (جامعة السلطان قابوس، ٢٠١٢).

ورغم التطور الملحوظ للتعليم العالي في السلطنة وتنوعه إلا إنه يواجه عدة تحديات تتطلب البحث والدراسة؛ تتمثل في كيفية توفير فرص التعليم العالي والاستجابة للطلب المتزايد عليه، وتكاليف التعليم العالي ومصادر تمويله، ومدى قدرة الطلبة على تغطية تكلفة دراستهم في مؤسسات التعليم العالي الخاصة، وتوظيف تكنولوجيا التعليم والمعلومات والاتصالات في تطوير جودة التعليم العالي، ومدى توفر المعارف والمهارات الأساسية لدى خريجي المدارس الثانوية الملتحقين بالجامعات، والتوافق بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل، والاعتماد وضمان الجودة، والتوسع في برامج الدراسات العليا والبحث العلمي، بالإضافة

المشروعات وعملياتها لتحقيق أهدافها، مما يلقي بالعبء على جوث الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بقسم الأصول والإدارة التربوية بالوفاء بتلك الاحتياجات إيماناً بأهميتها والبحث عن معوقاتها وإيجاد الحلول المناسبة والأخذ بالاتجاهات الحديثة في إدارتها لتحقيق النجاح المرغوب فيه.

تطوير التعليم العالي وتنوعه

يمثل التعليم العالي في السلطنة قمة السلم التعليمي ويشمل كل مؤسسات التعليم التي يلتحق بها الطالب بعد إكمال مراحل التعليم العام سواءً كانت جامعات أو كليات ومعاهد عليا، ويقوم بدورٍ محوري ومهم في تزويد سوق العمل بالكوادر والأيدي العاملة المؤهلة والمدرّبة التي يحتاجها، وانعكاساً لاهتمام سلطنة عمان بالتعليم العالي، واستكمالاً للجهود الرامية لتطويره، تم إنشاء وزارة التعليم العالي في عام ١٩٩٤، وبناء هيكلها الإداري والتنظيمي، وذلك وفقاً للمرسوم السلطاني السامي رقم ١٩٩٤/٢م، ومن ثم أصبحت تتبع لها الكليات المتوسطة للمعلمين التي كانت قائمة في حينها وكانت تابعة لوزارة التربية والتعليم، ثم توسعت أدوار وزارة التعليم العالي ومهامها بعد أن دخلت في إطارها بقية الجامعات والكليات الخاصة، والبعثات، ونظراً للتوسع في مؤسسات التعليم العالي، بشقيه الحكومي والخاص، ولتحديد الجهة التي تشرف عليها وتنسق بينها، تم إنشاء مجلس للتعليم العالي بموجب المرسوم السلطاني رقم ٩٨/٦٥م في ٢٧ سبتمبر ١٩٩٨م، ليعمل على رسم السياسة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي بالسلطنة، وتنظيم قبول الطلاب فيها، والعمل على توجيهها بما يتفق مع حاجات البلاد (وزارة التعليم العالي، ٢٠١٢).

ومع تزايد أعداد خريجي التعليم العام وزيادة الطلب على فرص التعليم العالي، عملت الدولة على تشجيع القطاع الخاص لينشئ جامعات وكليات ومعاهد عليا خاصة، ولتنظيم دور القطاع الخاص في توفير فرص التعليم العالي وتنوع تخصصاته في ضوء احتياجات سوق العمل، صدر المرسوم السلطاني السامي رقم ٩٩/٤١ الخاص بنظام الجامعات الخاصة ثم صدرت اللائحة التنفيذية

بيانات دقيقة يتم تحديدها من مجلس التعليم ، ووزارتي التربية والتعليم ، والتعليم العالي بصفتها الجهات المخططة والمنفذة لمشاريع التعليم المستقبلية.

٣- استحداث إطار متكامل للتمويل يتم التحكم به من مجلس التعليم، ويدار من وزارة التعليم العالي، ووزارة التربية والتعليم، وسيتم هذا الإطار متخذ القرار من إدراك الواقع الفعلي لمتطلبات نظام التعليم.

٤- مراقبة توازن الإنفاق بين التعليم العام والتعليم العالي، ويتضمن هذا الأمر تطوير نظم معيارية لإدارة الشؤون المالية لوزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي، بطريقة تؤدي إلى ربط عملية التمويل بالمرجات.

التحليل البعدي لواقع البحوث العلمية لقسم الأصول والإدارة التربوية

يهدف التحليل البعدي إلى تحليل وتقويم البحوث العلمية التي أجراها طلبة ماجستير الإدارة التربوية بقسم الأصول والإدارة التربوية ومعرفة جوانبها الإيجابية وإجهااتها واقتراح بعض القضايا في ضوء التجديدات التربوية المعاصرة بالسلطنة ومحاولة الاستفادة من بعض النماذج التطبيقية للخرائط البحثية لبعض كليات التربية العربية والأجنبية.

تحليل واقع البحوث بالقسم

في إطار رؤية جامعة السلطان قابوس في أن تكون مركزاً للإشعاع العلمي والبحثي المتصف بالتميز والإبداع فإنها تسعى في رسالتها إلى تحقيق التفرد في مجالات التعليم والتعلم والبحث العلمي والتفاعل مع المجتمع المحلي والعالمي. وجاءت أهدافها المرتبطة بمجال البحث العلمي بالرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٦/٧١) بإجراء البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية لخدمة المجتمع والمشاركة في إيجاد الحلول العلمية لمشاكله الاجتماعية والاقتصادية وربطها بخطط التنمية الشاملة، والمشاركة في خدمة المجتمع والتنمية بما يؤدي إلى استفادة المجتمع من طاقات الجامعة وإمكاناتها. وفي هذا الإطار جاءت رؤية وأهداف كلية التربية في أن تكون مركزاً علمياً ومهنياً فريداً ومعاصراً يساهم في تحقيق حياة الأفراد والمجتمع

إلى قضية العولمة ودور مؤسسات التعليم العالي في المحافظة على الهوية الثقافية.

وفي إطار استراتيجية تطوير التعليم في السلطنة قام فريق من وزارة التعليم العالي وبمشاركة من وزارة التربية والتعليم وبالأستعانة بخبرات دولية ومحلية متخصصة تمت دراسة الوضع الراهن لنظام التعليم وتشخيص التحديات التي تواجهه، وقد تم تصنيف هذه التحديات في أربعة مجالات رئيسة هي: الإدارة، والطلبة، والجودة، والتمويل، وشملت هذه التحديات ما يأتي:

١- الحاجة إلى التغيير في الهيكل التعليمي لضمان التنسيق بين نظامي التعليم العام والعالي.

٢- كيفية تعامل مؤسسات التعليم العالي من مخرجات نظامي التعليم الأساسي والتعليم العام، أخذاً في الاعتبار أن مخرجات التعليم العام ستستمر لفترة قادمة.

٣- الحاجة إلى تطوير الجودة في كافة المستويات التعليمية حيث يلاحظ تدني كفاية مخرجات التعليم وخاصة في المهارات الأساسية للغتين العربية والإنجليزية، وهناك حاجة لتعزيز التعلم الذاتي والمهارات العقلية العليا مثل: التفكير التحليلي، وحل المشكلات، والإبداع، والابتكار ومهارات البحث.

٤- محدودية مساهمة البحث العلمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك لعدة أسباب، منها غياب سياسة وطنية متكاملة يكون للدولة فيها دور مركزي من الناحية المؤسسية والتنظيمية والتمويلية.

وبالنظر إلى تلك التحديات يمكن حساباتها متطلبات بحثية تلقي بالعبء على كليات التربية ومراكز البحوث بإعداد خطط بحثية لتناولها، ولذا تضمنت استراتيجية تطوير التعليم عدة توصيات تُعد موجّهات للبحوث أهمها:

١- تطوير القدرة لتحقيق الجودة في إدارة المدارس، ومؤسسات التعليم العالي، يتضمن هذا تطبيق خطة منهجية للتطوير المهني لكافة الموظفين الإداريين في كل من التعليم العام والتعليم العالي.

٢- وضع خطة شاملة لإدارة المرافق والبنية التحتية للمؤسسات التعليمية مبنية على

شملت مؤسسات التعليم العالي أيضا. كما ارتبطت البحوث برسالة القسم والكلية وبأهداف البرنامج، وبالرجوع للمنهجية التي تم الأخذ بها في إجراء هذه البحوث نجد اتباع معظمها للمنهج الوصفي. كما لوحظ اهتمام كبير بالموضوعات المتعلقة بمجال مديري المدارس وتوظيف الاتجاهات الحديثة في الإدارة التربوية يقابله اهتمام محدود بالموضوعات المتعلقة بالمدارس الخاصة ومدارس الجاليات ورياض الأطفال. وانطلاقا من رؤية القسم لمستقبل الإدارة التربوية في سلطنة عمان وحرصا على تطوير برامجه لتكون رائدة بين البرامج التي تطرحها الجامعات المعتمدة؛ فقد قام القسم بتطوير ماجستير الإدارة التربوية الحالي لأخذ المنحى التخصصي في تأهيل الكوادر التربوية وتعميق الخبرات البحثية والعلمية وتنويعها وتلبية احتياجات المجتمع العماني.

نماذج تطبيقية للخرائط البحثية التربوية

في إطار الاستفادة من خبرات بعض الدول، حرصت بعض الكليات وأقسامها الأكاديمية على تصميم وتطوير خطط بحثية خاصة بها يسترشد بها الباحثون وطلبة الدراسات العليا فيها عند إجرائهم لأبحاثهم ودراساتهم العلمية، وبالنظر لهذه الخرائط البحثية نجد أنها تتكون من مجموعة عناصر ومكونات رئيسية. فقد تضمنت الخريطة البحثية لكلية التربية جامعة أسيوط (فرع الوادي الجديد) جمهورية مصر العربية أربعة عناصر رئيسية هي:

- ١- أهداف الخطة البحثية والتي تمثلت في تحقيق رسالة الكلية من خلال تأهيل كوادر من الباحثين القادرين على إجراء البحوث المتعلقة بمشكلات المجتمع وحلها بطرائق علمية.
- ٢- مجالات الخطة البحثية التي حددت في الموضوعات التالية: الجودة والاعتماد في التعليم، والتنمية المستدامة لخرجي الكلية، والتعليم عن بعد في مجتمع الوادي الجديد، وتوجيه البحوث المستقبلية نحو ما يخدم البيئة المحيطة بالكلية، وتطبيق معايير الجودة في منظومة التعليم قبل الجامعي، ورعاية الموهوبين والمتفوقين دراسيا وتذليل صعوبات التعلم، وتوجهات السياسة التعليمية في

وترسيخ قيمه، وتسعى أقسام الكلية مجتمعة إلى تحقيق هذه الرؤية والرسالة من خلال السعي نحو الجودة والتطوير التربوي في مجال البحث العلمي وخدمة المجتمع والشراكة الفاعلة مع مؤسساته المتخصصة.

وتحقيقاً لأهداف قسم الأصول والإدارة التربوية المرتبطة بتنمية المهارات والكفايات البحثية وتطبيقاتها في الميدان التربوي وتطوير الأداء البحثي لأعضاء هيئة التدريس بالقسم ولدعم الشراكة الفاعلة مع المؤسسات التربوية والبحثية محليا وإقليميا وعالميا وتمكين الدارسين من مهارات تحليل القضايا التربوية واقتراح استراتيجيات التعامل معها جاء إنشاء برنامج الماجستير في الإدارة التربوية والذي بدأ العمل به في العام الأكاديمي ١٩٩٦/٩٥ بهدف إعداد كوادر مهنية متخصصة في مجال الإدارة التربوية، وقد بلغ عدد خريجي البرنامج (١٤٨) خريجاً حتى العام ٢٠١٢. وبعد حصر البحوث العلمية التي قام بإجرائها طلبة ماجستير الإدارة التربوية بالقسم في الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠١٢ تم تحليل مجالات البحوث والموضوعات التي تناولتها، كما هو موضح في جدول ١.

جدول ١
تصنيف البحوث بقسم الأصول والإدارة التربوية بكلية التربية جامعة السلطان قابوس (١٩٩٥-٢٠١٢)

م	التصنيفات البحثية	العدد	النسبة المئوية
١	مؤسسات التعليم العالي	٢٢	١٤,٩
٢	التعليم الأساسي وبعد الأساسي	١٠٣	٧٠,٠٦
٣	مديريات وإدارات وزارة التربية والتعليم	٢٢	١٤,٩
٤	مديرو المدارس	٣٨	٢٥,٨٥
٥	قضايا ومشكلات التعليم	١٣	٨,٨٤
٦	توظيف الاتجاهات الحديثة في الإدارة التربوية	٣٠	٢٠,٤٠
٧	المشاركة المجتمعية في التعليم	٢	١,٣٦
٨	القيادة التربوية والإشراف التربوي	١٣	٨,٨٤
٩	المدارس الخاصة ومدارس الجاليات	٢	١,٣٦
١٠	رياض الأطفال	١	٠,٦٨

ويلاحظ من جدول ١ تعدد البحوث التي تناولتها رسائل طلبة ماجستير الإدارة التربوية وتنوع موضوعاتها، فمثلا لم تقتصر على مؤسسات التعليم العام - الأساسي وبعد الأساسي - وإنما

وأولوياتها في هذه الجامعات. وتوصلت الدراسة إلى أن تحديد أولويات البحث العلمي وتوجيهه بشكل جزءا من عمليات التخطيط في الجامعات الأمريكية. من منطلق أن ذلك يساعد في توظيف واستثمار نتائج البحوث العلمية وفي نفس الوقت يرفع اسم الجامعة ويعزز دورها في المجتمع. وأجرى ريشتر (٢٠٠٩) Richter دراسة بغرض تحديد أهم مجالات البحث في التعليم عن بعد وتلخصت أهم المجالات في: تقنيات التعليم، والتدريب في الإطار الصناعي والتجاري، ودور التعليم عن بعد في التنمية، ودعم الخدمات الطلابية، كما أجرى فارمر (١٩٩٨) Farmer دراسة هدفت إلى تحديد موضوعات البحث وأجاءاته في مجال التعليم المهني والفني وتصنيفها وترتيبها، وفي ضوء النتائج تم تحديد (١١) مجالا أهمها تنمية وتدريب العاملين، والشراكة بين القطاعات التربوية والتجارية والصناعية، وتقويم البرامج، والقضايا المتعلقة بالطلبة، كما أعدت الأكاديمية الوطنية للتربية (National Academy of Education) (١٩٩١) تقريرا عن مجالات البحث التربوي، وجاء في مقدمتها تعزيز البحوث التي تساهم في تحسين التعليم، ومرحلة الانتقال في التعليم والتطور والتنمية المهنية للمعلمين.

الطريقة والإجراءات

استخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي، والذي يهدف إلى دراسة ظاهرة أو قضية ما من خلال وصف الواقع وجمع معلومات وبيانات حول موضوع الدراسة ثم تفسيرها لوضع الحلول الممكنة لها، كمنهج يتناسب مع هذه الدراسة التي تسعى لتحديد التجديدات التربوية بالسلطنة، والتوصل إلى خريطة بحثية، كما استخدمت مدخل التحليل البعدي Meta analysis approach والذي يقوم على تحليل ونقد وتقويم البحوث والدراسات في مجال محدد ومن ثم التعرف إلى واقع البحث العلمي في ذلك المجال ومعرفة الجوانب الإيجابية وأوجه القصور، واقتراح الحلول المناسبة لسد ما قد يكون فيه من نواقص أو فجوات (أبو حطب وصادق، ١٩٩١). وعليه فقد تم حصر وتصنيف رسائل الماجستير بقسم الأصول والإدارة التربوية بكلية التربية بجامعة السلطان قابوس منذ بدء البرنامج في ١٩٩٥ وحتى ٢٠١٢، والتي وصل عددها إلى ١٤٨ دراسة والتعرف إلى اتجاهاتها البحثية.

مصر في القرن الحادي والعشرين، ومواجهة متطلبات واحتياجات مجتمع الوادي الجديد، والمشروعات التطبيقية التي تخدم المجالات الإنتاجية، وإعداد وتأهيل المعلم بما يتناسب مع متطلبات عصر المعلوماتية، والاهتمام باللغات والحاسب الإلكتروني والدراسات الإسلامية.

٣- **المجال الزمني للخطة البحثية** يكون تنفيذ الخطة البحثية خلال العامين ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠.

٤- **المجال التطبيقي للخطة البحثية** والذي يوضح الخطط البحثية لأقسام الكلية ومجالات تطبيقها، وقد جاءت المجالات التطبيقية للخريطة البحثية للكلية والتي تشكل ميدانا للأبحاث العلمية لطلبة الدراسات العليا والباحثين بالكلية لتشمل، مرحلة ما قبل المدرسة (الطفولة المبكرة)، وقطاع التعليم العام (المدارس)، وقطاع التعليم العالي، وقطاع مؤسسات التربية غير النظامية، وقطاع ذوي الاحتياجات الخاصة.

أما نموذج كلية التربية جامعة المنصورة (دمياط) جمهورية مصر العربية، فقد اشتملت الخريطة البحثية لقسم أصول التربية على قائمة موضوعات مقترحة للتسجيل وفقا لخطة القسم: وقد وصل عدد هذه الموضوعات المقترحة إلى ٥٢ موضوعا للتصدي للمشكلات المجتمعية، وقائمة مراجع يمكن الاستعانة بها، ثم مجموعة مواقع على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) تمثلت في دليل بمواقع الجامعات المصرية والجامعات في العالم ومواقع المنظمات الدولية والإقليمية ودليل المكتبات العالمية.

وفي إطار البحث عن خرائط بحثية بالجامعات الأجنبية فقد لوحظ أن هذه الجامعات تعمل على تحديد مجالات للبحث لطلبة الدراسات العليا، فعلى سبيل المثال حددت كلية التربية بجامعة ولاية بنسلفانيا وبالتشاور مع طلبة الدكتوراة مجالات للبحث شملت القيادة، وتنمية الموارد البشرية، والمدرسة والعمل، وإدارة كليات المجتمع والكليات التقنية، Pennsylvania State University.

وفي دراسة مسحية أجراها كل من ولكر وكوكس (Welker and Cox) (٢٠٠٦)، شملت ٢٥٠ جامعة أمريكية بغرض معرفة اتجاهات البحوث العلمية

المختلفة بالسلطنة، كما تضمنت العينة بعض العاملين بإدارة البحث التربوي بوزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي بواقع ١٠ من كل وزارة.

أداة الدراسة

تم بناء استبانة لجمع المعلومات اللازمة للدراسة، وقد تضمنت الاستبانة أربعة محاور: المحور الأول تناول أهداف الخريطة البحثية، والمحور الثاني يتعلق باحتياجات وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي من البحوث في ضوء متطلبات التنمية، أما المحور الثالث فشمل مجالات التجديدات التربوية بسلطنة عمان، وأخيراً المحور الرابع الذي تضمن بعض القضايا البحثية المقترحة في ضوء التجديدات التربوية بوزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي.

صدق وثبات الأداة

استخدم الباحثان الصدق الظاهري للأداة بعرضها على عدد من المحكمين المتخصصين من أعضاء هيئة التدريس بالقسم وخارجه، وكذلك حساب صدق الاتساق الداخلي بحساب معامل الارتباط بيرسون وجاءت العبارات موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠١) مما يدل على اتساقها مع محاورها، أما لقياس مدى ثبات الأداة، فاستخدم الباحثان معادلة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha للتأكد من ثبات الأداة حيث تبين من النتائج أن معامل الثبات العام بلغ ٠,٥٩، وتعد هذه القيمة مقبولة وتوفر في الاستبانة درجة كافية من الثبات وبالتالي يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني لهذه الدراسة.

نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها

المحور الأول: جاءت استجابات أفراد العينة حول أهداف الخطة البحثية في جدول ٢.

يتضح من جدول ٢ وجود فروق جوهرية في استجابات عينة الدراسة في درجة موافقتهم على عبارات أهداف الخطة البحثية، كما يتضح من قيم التكرارات والنسب المئوية والوزن النسبي؛ وأن عينة الدراسة توافق بدرجة كبيرة على هذه الأهداف فقد جاءت أعلى نسب الموافقة على توجيه اهتمام الباحثين بالمشكلات الواقعية، وتفعيل الشراكة بين

وقد اقتصررت الدراسة على تحليل بحوث طلبة ماجستير الإدارة التربوية بالقسم لكونه البرنامج الوحيد للدراسات العليا بالقسم، ونظراً لعدم وجود قاعدة بيانات عن بحوث أعضاء هيئة التدريس، ورغم أن الخريطة البحثية المقترحة ركزت على قسم الأصول والإدارة التربوية بالكلية باعتباره قسم مستقل إلا أن أقسام الكلية الأخرى يمكن أن تكون معنية بل ومستفيدة من هذه الخريطة ومجالاتها نتيجة لتداخل التخصصات التربوية وتكاملها، كما أن النظام الأكاديمي للدراسات العليا بالجامعة يسمح بالإشراف المشترك لأعضاء هيئة التدريس من الأقسام والكليات المختلفة على الرسائل العلمية متى ما تطلب موضوع ومنهج الدراسة ذلك.

الدراسة الميدانية

يتضمن هذا الجزء إجراءات الدراسة الميدانية، من حيث أهدافها، ثم تحديد مجتمع الدراسة وعينتها، ووصف الأداة التي تم تصميمها بغرض جمع المعلومات والبيانات اللازمة للدراسة، وقياس صدق وثبات الأداة، وأخيراً المعالجة الإحصائية للاستجابات التي تم الحصول عليها.

أهداف الدراسة الميدانية: تهدف الدراسة الميدانية إلى التعرف إلى أهم القضايا والتحديات التربوية في سلطنة عمان، ومدى اهتمام البحوث التربوية وارتباطها بهذه القضايا ودورها في تشخيصها وتحديد آليات التعامل معها، بالإضافة لاستطلاع آراء الخبراء والباحثين حول أهم الموضوعات البحثية المقترحة في ضوء المشاريع والتجديدات التربوية بوزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي في السلطنة.

مجتمع الدراسة وعينتها

تم تطبيق أداة الدراسة على عينة عددها ١٢٠ مفردة تمثل مجتمع الدراسة الذي يتكون من أعضاء هيئة التدريس بقسم الأصول والإدارة التربوية بكلية التربية جامعة السلطان قابوس والبالغ عددهم ١٠، بالإضافة إلى طلبة ماجستير الإدارة التربوية بالقسم وعددهم ١٥ طالبا وطالبة، كما تم اختيار عينة من مديري المدارس الحكومية ومساعدتهم بلغ عددهم ٧٥ فردا يمثلون المحافظات التعليمية

جدول ٢
استجابات أفراد العينة حول أهداف الخطة البحثية

م	أهداف الخطة البحثية	درجة الاستجابة							
		كبيرة		متوسطة		صغيرة			
		ك	%	ك	%	ك	%		
١	الترابط بين البحث التربوي وقضايا المجتمع.	٩٦	٨٠	١٤	١١,٦٦	١٠	٨,٣٤	٢,٧٢	٤
٢	تفادي التكرار في البحوث التربوية.	٨٦	٧١,٦٧	٢٤	٢٠	١٠	٨,٣٣	٢,٦٣	٥
٣	تفادي تجاهل بعض القضايا التربوية.	٧٥	٧٠,٨٣	٢٤	٢٠	١١	٩,١٦٧	٢,٦٢	٦
٤	تفعيل دور البحث التربوي في مواجهة المتغيرات المعاصرة.	٩٢	٧٦,٦٧	٢٨	٢٣,٣٣	-	-	٢,٧٦	٣
٥	توجيه اهتمام الباحثين بالمشكلات الواقعية.	١٠٦	٨٨,٣٣	١٤	١١,٦٧	-	-	٢,٨٨	١
٦	الاستفادة من نتائج البحوث التربوية.	٧٦	٦٣,٣٣	٣٢	٢٦,٦٧	١٢	١٠	٢,٥٣	٧
٧	تفعيل الشراكة بين الجامعة ووزارة التربية والتعليم.	١٠٤	٨٦,٦٧	١٦	١٣,٣٣	-	-	٢,٨٦	٢
٨	ربط البحث التربوي بقضايا التنمية.	٧٤	٥٨,٣٣	٣٦	٣٠	١٤	١١,٦٧	٢,٤٦	٨
٩	التواصل مع مجلس البحث العلمي.	٨٢	٦٠	٢٨	٢٣,٣٣	٢٠	١٦,٦٧	٢,٤٣	٩
١٠	التوجه نحو البحوث الإجرائية في التربية.	٧٦	٦٣,٣٣	٢٠	١٦,٦٧	٢٤	٢٠	٢,٤٣	٩

ارتباط تلك الاحتياجات بالتجديدات التربوية وتعبيراً عن الحاجة الحقيقية لنتائجها.

المحور الثالث: جاءت استجابات أفراد العينة حول مجالات التجديدات التربوية بسلطنة عمان كما هو موضح في جدول ٤.

يتضح من جدول ٤ وجود فروق جوهرية في استجابات عينة الدراسة في درجة موافقتهم على عبارات مجالات التجديدات التربوية بسلطنة عمان. كما يتضح من قيم التكرارات والنسب المئوية والوزن النسبي: أن عينة الدراسة توافق بدرجة كبيرة على هذه المجالات فقد جاءت أعلى نسب الموافقة على الاتجاه نحو اللامركزية في إدارة التعليم، وتوظيف الإدارة الإلكترونية في التربية، والاهتمام بدوي الاحتياجات الخاصة، وتحقيق الجودة والاعتماد المدرسي، والتوجه نحو تطوير نظم التعليم العالي. وقد يرجع ذلك إلى أهمية تلك المجالات وحاجة المجتمع إليها.

المحور الرابع: جاءت استجابات أفراد العينة حول أهم القضايا البحثية المقترحة في ضوء التجديدات التربوية بوزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي، وهو ما يوضحه جدول ٥ في الملحق.

يتضح من جدول ٥ في الملحق وجود فروق جوهرية في استجابات عينة الدراسة في درجة موافقتهم على عبارات قضايا بحثية مقترحة في ضوء التجديدات التربوية بوزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي. كما يتضح من قيم التكرارات والنسب المئوية والوزن النسبي: وأن عينة الدراسة توافق بدرجة

الجامعة ووزارة التربية والتعليم، وتفعيل دور البحث التربوي في مواجهة المتغيرات المعاصرة، وتحقيق الترابط بين مجالات البحث التربوي وقضايا المجتمع، وتفادي التكرار والازدواجية في البحوث التربوية، وتفادي تجاهل بعض القضايا التربوية، وقد يرجع ذلك إلى أهمية تلك الأهداف في بناء الخريطة البحثية.

المحور الثاني: جاءت استجابات أفراد العينة حول احتياجات وزارتي التربية والتعليم العالي من البحوث التربوية في ضوء متطلبات التنمية وهو ما يوضحه جدول رقم ٣.

يتضح من جدول ٣ وجود فروق جوهرية في استجابات عينة الدراسة في درجة موافقتهم على عبارات احتياجات وزارتي التربية والتعليم العالي من البحوث التربوية في ضوء متطلبات التنمية، كما يتضح من قيم التكرارات والنسب المئوية والوزن النسبي: وأن عينة الدراسة توافق بدرجة كبيرة على هذه الاحتياجات فقد جاءت أعلى نسب الموافقة على الاعتماد المدرسي والتقييم المؤسسي، ومساهمة القطاع الخاص في التعليم، والارتقاء بالتعليم الخاص وبرامجه، ودعم القطاع الخاص للمشاريع التربوية، وتفعيل الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الصناعي، وتحسين جودة مخرجات التعليم العالي في ضوء احتياجات سوق العمل، والمساءلة والمحاسبية في التعليم العالي، وتوظيف الإدارة الإلكترونية في التربية، تنويع مصادر تمويل مؤسسات التعليم العالي، وقد يرجع ذلك إلى

المدرسي، وتحديات إدارة مؤسسات التعليم الخاص وحلول مقترحة، ودور الإدارة المدرسية في رفع مستوى التحصيل الدراسي للطلاب، وآليات تحقيق اللامركزية في التعليم، وقد يرجع ذلك إلى أهمية تلك البحوث والرغبة الملحة أن تكون ضمن أسس الخريطة البحثية.

كبيرة على هذه القضايا فقد جاءت أعلى نسب الموافقة على تفعيل معايير اختيار الإداريين التربويين في ضوء المعايير العالمية، وتنوع مصادر وتمويل المشاريع التجديدية، ودور الإدارة المدرسية في تفعيل الشراكة المجتمعية، وأساليب تفعيل مساهمة القطاع الخاص في دعم التعليم، ودور الإدارة المدرسية في تحقيق متطلبات الجودة والاعتماد

جدول ٣

استجابات أفراد العينة حول احتياجات وزارتي التربية والتعليم العالي من البحوث التربوية في ضوء متطلبات التنمية

م	احتياجات وزارتي التربية والتعليم العالي من البحوث التربوية	درجة الاستجابة							
		كبيرة		متوسطة		صغيرة			
		ك	%	ك	%	ك	%		
١	تفاوت جودة الخدمات التعليمية في المناطق التعليمية.	٧٤	٦١,٦٧	٣٦	٣٠	١٠	٨,٣٣	٢,٥٣	١٢
٢	ضوابط اختيار القيادات الإدارية.	٩٦	٨٠	٢٤	٢٠	-	-	٢,٨	٩
٣	تدريب وتأهيل الكوادر البشرية.	٩٢	٧٦,٦٧	١٨	١٥	١٠	٨,٣٣	٢,٦٨	١١
٤	توظيف الإدارة الإلكترونية.	١٠٣	٨٥,٨٣	١٧	١٤,١٧	-	-	٦٢,٨	٧
٥	دعم القطاع الخاص للمشاريع التربوية.	١١٠	٩١,٦٧	٨	٦,٦٧	٢	١,٦٦	٢,٩	٤
٦	الارتقاء بالتعليم الخاص وبرامجه.	١١٢	٩٣,٣٣	٧	٥,٨٣	١	٠,٨٤	١,٩٢	٣
٧	الاستقلالية المالية للمدارس.	٧٦	٦٣,٣٣	٢٤	٢٠	٢٠	١٦,٦٧	٢,٤٦	١٣
٨	مساهمة القطاع الخاص في التعليم.	١١٦	٩٦,٦٧	٤	٣,٣٣	-	-	٢,٩٦	٢
٩	الاعتماد المدرسي والتفويض المؤسسي.	١١٨	٩٨,٣٣	٢	١,٦٧	-	-	٢,٩٨	١
١٠	آليات مواجهة الطلب على التعليم العالي.	٩٦	٨٠	١٠	٨,٣٣	١٤	١١,٦٧	٢,٦٨	١١
١١	تحسين جودة مخرجات التعليم العالي في ضوء احتياجات سوق العمل.	١٠٨	٩٠	٨	٦,٦٧	٤	٣,٣٣	٢,٨٦	٦
١٢	تنوع مصادر تمويل مؤسسات التعليم العالي.	١٠٢	٨٥	١٦	١٣,٣٣	٢	١,٦٧	٢,٨٣	٨
١٣	تفعيل الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الصناعي.	١٠٦	٨٨,٣٣	١٣	١٠,٨٣	١	٠,٨٣	٢,٨٧	٥
١٤	التوجه نحو الجامعات الافتراضية.	٩٦	٨٠	١٢	١٠	١٢	١٠	٢,٧	١٠
١٥	المساءلة والمحاسبة في التعليم العالي.	٩٨	٨٧,٥	١٤	١١,٦٧	١	٠,٨٣	٢,٨٦	٦

جدول ٤

استجابات أفراد العينة حول مجالات التجديدات التربوية بسلطنة عمان

م	مجالات التجديدات التربوية بسلطنة عمان	درجة الاستجابة							
		كبيرة		متوسطة		صغيرة			
		ك	%	ك	%	ك	%		
١	توظيف الإدارة الإلكترونية.	١١٠	٩١,٦٧	٨	٦,٦٧	٢	١,٦٧	٢,٩	٢
٢	تفعيل الأنشطة الطلابية لخدمة العملية التعليمية.	٩٦	٨٠	١٤	١١,٦٧	١٠	٨,٣٣	٢,٧١	٧
٣	الاهتمام بالتعليم الخاص وتنوعه.	٩٢	٧٦,٦٧	١٢	١٠	١٦	١٣,٣٣	٢,٦٣	٩
٤	تحقيق الجودة والاعتماد المدرسي.	١٠٠	٨٣,٣٣	٢٠	١٦,٦٧	-	-	٢,٨٣	٤
٥	تبنى الأساليب الحديثة في تقويم الطلاب.	٩٤	٧٨,٣٣	١٠	٨,٣٣	١٦	١٣,٣٤	٢,٦٥	٨
٦	تطوير الشراكة بين المدرسة والمجتمع.	١٠٤	٨٦,٦٧	١٢	١٠	٤	٣,٣٣	٢,٨٣	٤
٧	الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة.	١٠٩	٩٠,٨٣	٦	٥	٥	٤,١٧	٢,٨٦	٣
٨	الاتجاه نحو اللامركزية في إدارة التعليم.	١١٢	٩٣,٣٣	٨	٦,٦٧	-	-	٢,٩٣	١
٩	الاهتمام بمرحلة تعليم ما قبل المدرسة.	١٠٢	٨٥	٨	٦,٦٧	١٠	٨,٣٣	٢,٧٦	٦
١٠	التوجه نحو تطوير نظم التعليم العالي.	١٠٤	٨٦,٦٧	٩	٧,٥	٧	٥,٨٣	٢,٨٠	٥

التصور المقترح للخريطة البحثية

في ضوء ما توصلت إليه نتائج الدراسات والبحوث السابقة من حيث أهمية الخريطة البحثية في معالجة المشكلات التعليمية وضرورة توافيقها مع احتياجات وطموح المجتمع ودور كليات التربية في تحقيق أهدافها. وفي ضوء تحليل الأدبيات المعاصرة وما توصلت إليه من آليات مواجهة النظم التعليمية لتحديات العصر ليس بالتكيف معها ومواكبتها فقط وإنما تطويرها بإدخال مشاريع وبرامج جديدة قادرة على إحداث التغيير المنشود على مستوى الفرد والمجتمع بحيث يصبحان قادرين على المساهمة والمنافسة إقليمياً وعالمياً، فإن النظام التعليمي في سلطنة عمان مطالب بإعادة التفكير وتوجيه البحوث التربوية إلى القضايا التالية بصفة عامة:

- ١- تطوير السياسة التعليمية والأهداف والمناهج وطرق التقويم بما يعمل على تنمية مهارات التفكير العليا عند الطلاب وتمكينهم من مواجهة القيم والأفكار السلبية الوافدة.
- ٢- الاهتمام بالمشاركة المجتمعية في التعليم بحيث تتضمن كافة جوانب المشاركة في اتخاذ القرار والتمويل، الأمر الذي يمكن من الاستفادة من الإمكانيات المادية والبشرية لمؤسسات المجتمع في تطوير التعليم والرقابة عليه.
- ٣- الاهتمام بالدراسات التاريخية ودعم المواطنة وتوفير بيئة ملائمة تشجع الأفراد على التعبير والمشاركة في رسم السياسة التعليمية وصناعة القرار التربوي السليم.
- ٤- الاهتمام ببرامج جديدة لاكتساب الطالب مهارات واتجاهات تمكنه من المنافسة في السوق العالمي واقتصادياته من خلال الاهتمام بدراسة اللغات وتطوير مهارات التعامل مع الآخرين.

يقوم التصور المقترح للخريطة البحثية على عدد من المنطلقات الرئيسية المتمثلة في نتائج الدراسات السابقة التي تناولت إعداد الخرائط البحثية، والإطار المرجعي حول التجديد التربوي والتغيرات المؤثرة فيه، وتحليل الرسائل العلمية التي أجزها طلبة ماجستير الإدارة التربوية بقسم الأصول والإدارة التربوية

بكلية التربية، بالإضافة للاستفادة من نماذج من الخرائط البحثية لبعض كليات التربية، ويتضمن التصور المقترح أهداف الخريطة البحثية ومجالاتها ومتطلبات تنفيذها، كما هو موضح أدناه.

أهداف الخريطة البحثية المقترحة

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة الميدانية، فإن أهداف الخريطة البحثية المقترحة تتمثل في الآتي:

- ١- توجيه أنظار الباحثين إلى أهم القضايا والمشكلات التي تواجه التعليم في سلطنة عمان، وتفعيل دور البحث التربوي في وضع الحلول والمقترحات المناسبة من خلال تحديد مجالات البحث وفق احتياجات المجتمع ومتطلبات التنمية فيه.
- ٢- تفادي التكرار والازدواجية في الموضوعات التي يتناولها الباحثون، بحيث تكامل هذه البحوث وتشكل امتداداً لبعضها وتكون شاملة لجميع القضايا والمشكلات التربوية دون إهمال لبعضها.
- ٣- تحقيق التكامل والترابط بين مجالات البحث التربوي ورؤية ورسالة قسم الأصول والإدارة التربوية بجامعة السلطان قابوس.
- ٤- تحقيق الشراكة الفاعلة بين كليات الجامعة ووزارة التربية والتعليم في مجال البحث العلمي.

مجالات الخريطة البحثية المقترحة

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة الميدانية ووفقاً لأعلى استجابات أفراد العينة، تم تحديد مجالات الخطة البحثية المقترحة بحيث يدور محور اهتمامات الباحثين في كل مجال بأفكار بحثية وثيقة الصلة بها نظراً لحاجة المجتمع العماني إليها، ويمكن تصنيف وعرض هذه المجالات البحثية على مستوى كل من وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي في السلطنة، وذلك على النحو التالي:

(أ) على مستوى وزارة التربية والتعليم

- ١- دور الإدارة المدرسية في تحقيق الاعتماد والجودة.

عمل) التي تعقد داخل وخارج السلطنة للاستفادة من الأفكار والرؤى العلمية الجديدة.

٤- تعريف الميدان التربوي بالبحوث التي تم إجراؤها ومناقشتها، وتقييم نتائج هذه البحوث وتحويلها إلى صورة إجرائية قابلة للتطبيق من قبل المؤسسات التي يمكن أن تستفيد منها، والتحفيز على نشرها.

٥- مراجعة الخطط والأفكار البحثية لطلبة الدراسات العليا واعتمادها في ضوء نتائج الخريطة البحثية، وتوجيه الطلاب لتبني موضوعاتها ودراساتها من خلال عقد ورش عمل وندوات إرشادية.

٦- تكامل الإشراف العلمي على الرسائل العلمية بين أقسام الكلية للاستفادة من خبراتهم في تحقيق أهداف البحوث التربوية.

٧- عقد مؤتمر علمي دوري لتقييم الإنجازات البحثية والاطلاع على الأفكار الجديدة والآليات المستحدثة في البحث العلمي ومدى تكيفه مع مجتمعه.

٨- عرض الخريطة البحثية في مجلس القسم لمناقشتها واختيار القضايا ذات الأهمية البحثية وتحديد الفترة الزمنية للخريطة وفقا لإمكانات القسم ورسالته، بحيث تكون وثيقة مرجعية تعبر عن التوافق مع متطلبات المجتمع ثم تبدأ عمليات التمهيد لتنفيذ الخطة البحثية وتنتهي بالمتابعة والتقييم المستمر لها.

المراجع

إبراهيم، محمد إبراهيم (٢٠٠٧). خريطة بحثية لتعليم الكبار من أجل التمكين في جمهورية مصر العربية (١٩٤٨-٢٠٠٦). في مبادرة القراءة من أجل التمكين (٢٠٠٥-٢٠١٥). مشروع Life، القاهرة: بالتعاون مع منظمة اليونسكو.

أبو حطب، فؤاد؛ وصادق، آمال (١٩٩١). مناهج البحث وطرق التحليل الإحصائي في العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية. القاهرة: الأجلو المصرية.

٢- إدارة المؤسسات التعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة.

٣- آليات تحقيق اللامركزية في إدارة التعليم.

٤- الاعتماد والتقييم المؤسسي.

٥- تطوير التعليم الخاص.

(ب) على مستوى وزارة التعليم العالي

١- تنوع مصادر تمويل التعليم العالي.

٢- مساهمة القطاع الخاص في دعم التعليم العالي.

٣- تحسين جودة مخرجات التعليم العالي في ضوء احتياجات سوق العمل.

٤- تطوير التعليم العالي الخاص.

متطلبات تنفيذ الخريطة البحثية المقترحة

يتطلب تنفيذ الخريطة البحثية المقترحة لقسم الأصول والإدارة التربوية بجامعة السلطان قابوس الأخذ ببعض الآليات والمقترحات، دون أي صفة إلزامية وإنما اختيارية تعبر عن فكر وتصور الباحثان ووفقا لما أظهرته نتائج الدراسة الميدانية وبما يرتبط برؤية ورسالة القسم، وتتمثل هذه الآليات في الآتي:

١- تفعيل لجنة الدراسات العليا بالقسم بمشاركة قيادات وباحثين من وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي كمستشارين، وبناء قنوات اتصال فعالة معهم مما يساعد في توجيه الدراسات والرسائل العلمية ويربطها بقضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية، واتخاذ الخريطة المقترحة أحد معايير اختيار موضوعات البحوث التربوية.

٢- العمل على رفع مهارات البحث العلمي لدى الباحثين وطلبة الدراسات العليا بالقسم، وذلك من خلال تطوير محتوى مقررات مناهج البحث التربوي، والتركيز على تنمية مهارات البحث العلمي لدى الطلبة.

٣- توفير الدعم الأكاديمي والمادي لبحوث طلبة الدراسات العليا، وتشجيعهم على المشاركة في اللقاءات العلمية (مؤتمرات، ندوات، ورش

تطوير الأداء المدرسي في مدارس سلطنة عمان مسقط: وزارة التربية والتعليم.

الضحيان، سعود وآخرون (٢٠٠٠). البحوث التربوية ومدى توافقها مع خطط التنمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. دراسة مقدمة لندوة البحث العلمي في دول مجلس التعاون لدول الخليج: الواقع والمعوقات والتطلعات. الرياض: مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية.

طلبة، جابر محمود (١٩٩١). البحث التربوي في مصر وعلاقته بالممارسات التربوية في النظام التعليمي: دراسة تحليلية. المنصورة: دارالوفاء.

عبد الدائم، عبد الله (١٩٩٨). التربية والقيم الإنسانية في عصر العلم والثقافة والمال. المستقبل العربي، ٢٣٠، ٦٤-٨٦.

عبد الرحمن، فوزي رزق (٢٠٠١). استراتيجية تطوير نظام البحث التربوي المصري في ضوء عصر المعلومات. مؤتمر رؤى مستقبلية للبحث التربوي، المركز القومي للبحوث التربوية بالتعاون مع كلية التربية جامعة عين شمس، ١٧-١٩ أبريل.

عطاري، عارف (٢٠٠٣). اتجاهات البحث التربوي في رسائل الماجستير والدكتوراه عن التعليم في سلطنة عمان من ١٩٧٠-٢٠٠٢. مؤتمر التعليم الجامعي: نماذج تطبيقية، كلية التربية جامعة اليرموك، ٧-٩ أكتوبر.

علي، نبيل (١٩٩٤). العرب وعصر المعلومات. الكويت: عالم المعرفة، المجلس القومي للثقافة والفنون والآداب.

عليان، عبد الحربي (١٩٩٣). البحث التربوي وقضايا التعليم في المملكة العربية السعودية (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة الملك سعود.

عمار، حامد (١٩٩٨). نحو تجديد تربوي ثقافي. القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب.

الأستاذ، محمود حسن (٢٠٠٨). تحليل الخطاب التربوي الأكاديمي في الجامعات الفلسطينية من منظور إستراتيجي. مجلة جامعة الأقصى، ١٢(١)، ٩١-١٢٤.

استيتية، دلال؛ وسرحان، عمر (٢٠٠٨). التجديدات التربوية. عمان: دار وائل للطباعة.

البلوشية، عائشة سعيد؛ والمطوع، مريم علي (سبتمبر ٢٠١١). الأطلس المدرسي التطوير التربوي.

التمياط، موضي بنت صقر (٢٠٠٦). توصيات البحوث التربوية ومعوقات تطبيقها من وجهة نظر المشرفات التربويات (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

الجابري، إبراهيم بن سعيد (٢٠١١). بوابة سلطنة عمان التعليمية: رؤية وواقع. مسقط: وزارة التربية والتعليم.

جامعة السلطان قابوس (٢٠١٢). تاريخ الإسترجاع: ٢٣ أبريل ٢٠١٢. من: <http://www.squ.edu.om>

الجندي، عادل السيد (٢٠٠٠). توجهات البحث التربوي نحو تحديث وتطوير النظام التعليمي في ضوء حيات القرن الحادي والعشرين: دراسة استشرافية. مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، ٣٥، ٢٢٠-٢٨٠.

حسان، محمود (٢٠٠٣). التربية المعلوماتية. القاهرة: دار فرحة للنشر والتوزيع.

الخطيب، أحمد (٢٠٠٣). تعزيز الاحتياجات البحثية لوزارة التربية والتعليم كما يتصورها القادة التربويون. عمان: دار المسيرة.

رضا، محمد جواد (١٩٩٨). العرب في القرن الحادي والعشرين. المستقبل العربي، ٢٣٠، ٦٠-٧٥.

الزملي، علي؛ والسليمانية، حميراء؛ والعاني، وجيهة؛ والشامسي، هيثم؛ والكيومي، عبد الله (٢٠٠٨). دراسة تقييمية لنظام

وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٢). **نهضة التعليم في سلطنة عمان: وعد تحقق**. مسقط: وزارة التربية والتعليم.

وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٩). **الكتاب السنوي للإحصاءات التعليمية**. مسقط: وزارة التربية والتعليم.

وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٩). **دليل تطوير الأداء المدرسي**. مسقط: وزارة التربية والتعليم.

وزارة التربية والتعليم (٢٠١٠). **النهضة التعليمية في سلطنة عمان بالأرقام ١٩٧٠ - ٢٠١٠**. مسقط: وزارة التربية والتعليم.

وزارة التربية والتعليم (٢٠١٠). **برامج ومنجزات تربوية**. مسقط: وزارة التربية والتعليم.

وزارة التربية والتعليم (٢٠١١). **دليل تنفيذ مشروع القرية التعليمية**. مسقط: وزارة التربية والتعليم.

وزارة التربية والتعليم (٢٠١١). **برامج التعليم المستمر ومشاريعه**. مسقط: وزارة التربية والتعليم.

وزارة التربية والتعليم (٢٠١١). **المبنى المدرسي: أربعة عقود من التطوير والتحديث**. مسقط: وزارة التربية والتعليم.

وزارة التربية والتعليم (٢٠١١). **دليل إرشادي حول: المدرسة وحدة للإيماء المهني**. مسقط: وزارة التربية والتعليم.

وزارة التعليم العالي (٢٨ فبراير، ٢٠١٢). **نبذة عن الوزارة**. تاريخ الإسترجاع: ٢٣ مارس ٢٠١٢. من <http://www.mohe.gov.om>

يسين، السيد (١٩٩٦). **مجتمع الألفية الثالثة - قيمه وتناقضاته وأفاق تطوير مصر في القرن الحادي والعشرين**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.

عوض، أسياذ محمد (٢٠٠٨). **خريطة مقترحة للبحوث التربوية في مجال التعليم الجامعي حتى عام ٢٠٢٥** (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة الأزهر.

عيسان، صالحة عبد الله (٢٠٠٢). **البحث العلمي ودوره في التنمية بسلطنة عمان: جامعة السلطان قابوس نموذجاً**. دراسة مقدمة لمؤتمر تخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي التطبيقي في الدول العربية. جامعة حلب، سورية. ١٠-١٢ مارس.

الفرار، فاروق حمدي (١٩٨٨). **مؤشرات التجديد في التعليم الثانوي في دول الخليج العربي**. رسالة الخليج العربي، ٢٧، ١٢٧-١٤٩.

الفواخري، محمد الصغير (١٩٩٦). **تنظيم وإدارة أجهزة البحث التربوي في المملكة العربية السعودية**. مجلة كلية التربية بالزقازيق، ١١ (٢٧).

مراحل تطوير الإستراتيجية (٢٠٠٧). تاريخ

الإسترجاع: ١٥ مايو ٢٠١٢ من:

<http://eduoman.arabblogs.com/page4.html>

المراسيم السلطانية (٩ أبريل، ٢٠١٢). تاريخ

الإسترجاع: ١٨ مايو ٢٠١٢ من:

<http://www.mohe.gov.om>

مرسي، محمد منير (١٩٩٦). **الإصلاح والتجديد التربوي في العصر الحديث**. القاهرة: عالم الكتب.

المزروع، هيا محمد (٢٠١١). **دراسة استكشافية لبحوث رسائل التربية العملية في جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن**. مجلة رسالة الخليج العربي، ١٢١، ١٠٧-١٤٤.

المطوع، مريم علي (سبتمبر ٢٠١٠). **مناهج الدراسات الاجتماعية في ضوء المداخل العالية**. التطوير التربوي، ٥٧، ٢-٦.

الهادية، أمينة بنت سيف (مارس ٢٠١١). **نظام الإدارة المدرسية الذاتية في سلطنة عمان**. مسقط: وزارة التربية والتعليم.

- Alan, H., & Bunkhardt, H. (2003). Improving educational research: Towards a more useful, more influential and better funded enterprises. *Educational Researcher*, 32(9), 3-14.
- Barone, M. (1999). *Surprising school reform*. U.S News Report, 126(19), 1-30.
- Farmer, E. (1998). A Delphi study of research in tech prep. *Journal of Vocational and Technical Education*, 15(1), 22-49.
- National Academy of Education (1999). *Recommendations regarding research priorities*. www.naeducation.org. Retrived on May 20, 2012.
- Pennsylvania State University (N.D.). *Emphasis areas for the doctoral degree*. Retrieved on April 15, 2012. From: <http://www.ed.psu.edu>
- Richter, O. (2009). Research areas in distance education: A Delphi study. *The International Review of Research in Open and Distance Learning*, 10(3), 1-17.
- Salmons, Y. (2000). One teacher trainer's perspective on a sample of academic educational research papers. *Educational Studies*, 26(2), 229-245.
- Taylor, W. (1997). Aims and objectives of secondary education. *European Journal of Education*, 32(1), 15-32.
- Welker, M., & Cox, A. (2006). A report on research activities at research universities. *Research Mangement Review*, 15(1), 3-12.

ملحق ١

جدول ٥

استجابات أفراد العينة حول أهم القضايا البحثية المقترحة في ضوء التجديدات التربوية بوزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي

م	قضايا بحثية مقترحة في ضوء التجديدات التربوية بوزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي	درجة الاستجابة						
		كبيرة		متوسطة		صغيرة		
		ك	%	ك	%	ك	%	
١٧	٢,٤٣	١٦,٦٧	٢٠	٢٣,٣٣	٢٨	٦٠	٧٢	إدارة الأنشطة الطلابية إلكترونياً.
٩	٢,٧١	٨,٣٣	١٠	١١,٦٧	١٤	٨٠	٩٦	توظيف عمليات الإدارة الإلكترونية في دعم العلاقة بين المدرسة والمجتمع.
١٤	٢,٦٥	١١,٦٦	١٤	١١,٦٧	١٤	٧٦,٦٧	٩٢	تطوير إدارة الأنشطة الطلابية في ضوء معايير الجودة.
١٢	٢,٦٨	١١,٦٦	١٠	١١,٦٧	١٨	٧٦,٦٧	٩٢	آليات تفعيل تدريب مديري المدارس في ضوء احتياجاتهم.
١٣	٢,٦٥	٨,٣٣	١٠	١٧,٥	٢١	٧٤,١٧	٨٩	إدارة وتنظيم التعليم الخاص بالسلطنة.
٤	٢,٨	٥	٦	١٠	١٢	٨٥	١٠٢	خُدديات إدارة مؤسسات التعليم الخاص وحلول مقترحة.
١٢	٢,٦٨	٨,٣٣	١٠	١٥	١٨	٧٦,٦٧	٩٢	خريطة مدرسية في ضوء التوقعات السكانية ٢٠٢٠.
٣	٢,٨٣	٣,٣٣	٤	١٠	١٢	٨٦,٦٧	١٠٤	دور الإدارة المدرسية في تحقيق متطلبات الجودة والاعتماد المدرسي.
٢	٢,٨٥	٣,٣٤	٤	٨,٣٣	١٠	٨٨,٣٣	١٠٦	تنوع مصادر وتمويل المشاريع التجديدية.
١	٢,٨٨	١,٦٧	٢	٨,٣٣	١٠	٩٠	١٠٨	تفعيل معايير اختيار الإداريين التربويين في ضوء المعايير العالمية.
١٠	٢,٧	٦,٦٦	٨	١٦,٦٧	٢٠	٧٦,٦٧	٩٢	تحليل القوانين والتشريعات وانعكاساتها على الأداء المدرسي.
١٥	٢,٦	٨,٣٤	١٠	٢٣,٣٣	٢٨	٦٨,٣٣	٨٢	خبرات عالمية في تطوير مشروعات محو الأمية وتعليم الكبار.
١٥	٢,٦	٨,٣٤	١٠	٢٣,٣٣	٢٨	٦٨,٣٣	٨٢	إدارة العمل التطوعي في برامج محو الأمية وتعليم الكبار.
٥	٢,٧٥	٦,٦٦	٨	١١,٦٧	١٤	٨١,٦٧	٩٨	دور الإدارة المدرسية في رفع مستوى التحصيل الدراسي للطلاب
١٢	٢,٦٨	٨,٣٣	١٠	١٥	١٨	٧٦,٦٧	٩٢	إدارة وتنظيم الامتحانات في مراحل التعليم المختلفة .
٣	٢,٨٣	١,٦٧	٢	١٣,٣٣	١٦	٨٥	١٠٢	دور الإدارة المدرسية في تفعيل الشراكة المجتمعية.
٣	٢,٨٣	٣,٣٣	٤	١٠	١٢	٨٦,٦٧	١٠٤	أساليب تفعيل مساهمة القطاع الخاص في دعم التعليم .
١٦	٢,٥٥	١٣,٣٤	١٦	١٨,٣٣	٢٢	٦٨,٣٣	٨٢	أسباب عزوف أولياء الأمور عن المشاركة في مجالس الآباء والمعلمين .
١٢	٢,٦٨	٨,٣٣	١٠	١٥	١٨	٧٦,٦٧	٩٢	تطوير إدارة مؤسسات التربية الخاصة.
١٠	٢,٧	٨,٣٤	١٠	١٣,٣٣	١٦	٧٨,٣٣	٩٤	إعداد وتدريب معلم التربية الخاصة.
٦	٢,٧٤	٧,٥	٩	١٠,٨٣	١٣	٨١,٦٧	٩٨	آليات تحقيق اللامركزية في التعليم
١١	٢,٦٩	٩,١٧	١١	١٢,٥	١٥	٧٨,٣٣	٩٤	دور منظمات المجتمع المدني في تطوير مؤسسات رياض الأطفال.
١٠	٢,٧	٨,٣٤	١٠	١٣,٣٣	١٦	٧٨,٣٣	٩٤	مشكلات البحث التربوي في دول مجلس التعاون الخليجي .
٧	٢,٧٣	٨,٣٣	١٠	١٠	١٢	٨١,٦٧	٩٨	التخطيط الاستراتيجي في التعليم العالي.
٨	٢,٧٢	٨,٣٤	١٠	١٠,٨٣	١٣	٨٠,٣٣	٩٧	القيادة الاستراتيجية في التعليم العالي.
١٠	٢,٧	١٠	١٢	١٠	١٢	٨٠	٩٦	تطوير سياسات القبول لمؤسسات التعليم العالي.